المنشور

العدد ٢١ - شتاء ٢٠١١

التجمع اليساري من أجل التغيير



مصر وتونس: الشعوب تصنع تاريخها

منذ أقل من شهرين، لا أكثر، كانت اللغة المهيمنة في الشارع اللبناني، والعربي بشكل عام، يسيطر عليها الإحباط. الشارع كان يوصف باللامبالاة، كنا حينها إذا فكّرنا أن نقول كلمة «ثورة» نُصَنّف تلقائياً، وخلال ثوانٍ، إلى حالمين ومثاليين ومن أنصار اللغة الخشبية. كان الإحباط واللامبالاة شعورين رائجين، كانا الثقافة المسيطرة. لكن بعد ثورتي الشعب التونسي والمصري، أصبح الكلام عن الثورة حديثاً يومياً، أصبح واقعاً. وكل السؤل هو كيف نستطيع أن نجعل الثورة تمتد إلى لبنان! إن حالة الإنقلاب على الثقافة المهيمنة، هذه، التي أشعلتها تونس ومصر - دفعت الملايين حول العالم العربي والعالم بمجمله إلى وعي سياسي واجتماعي مختلف، وإن كان لا يزال بمراحل نموّه الأولى، ولكننا نرى كيف أن هذه الحالة الاجتماعية والثقافية والسياسية تأخذ لنفسها حجماً وحيّزاً سياسياً واسعاً ما بين الناس والشعوب.

الشعوب تصنع التاريخ

إن أهمية ما أنتجته ثورتا تونس ومصر يتعدى فعل إنهاء أكثر من ٢٣ سنة من حكم بن علي في تونس وأكثر من ٣٠ سنة من حكم مبارك في مصر، بل استطاعتا دحض جميع الحجج والتحليلات، التي أرهقنا بها مثقفي اليمين والانظمة ومثقفي «الاعتدال» والوسطية اليسارية خلال عقود من الزمن، التي كانت تقول أن الشعوب العربية غير قادرة وغير جاهزة للتغيير، وإن عهد الثورات قد ولّى.

فاليوتوبيا والمثالية الثورية التي لطالما يتّهم بها كل من يتكلم عن الثورة، لم تعد فقط موجودة في بعض الكتب والمقالات، بل أصبحت واقعاً يمتد ويتنقل من بلد إلى آخر، أصبح شعار «ثورة ثورة حتى النصر» شعاراً شعبياً تهتف به الملايين، وأصبحت لغة اليوم هي لغة الثورة، وأصبحت لغة المهادنة والإصلاح هي «اللغة الخشبية»، لغة الوعود الفارغة، لغة النظام ورجال الأعمال، لغة الفساد والكذب والنفاق.

الشعب أراد إسقاط النظام فأسقطه، واليوم يخوض ثورة بناء نظام آخر، نظام جديد، تتحدد ملامحه من خلال الصراع والنضال الجماهيري اليومي. فما جرى في تونس ومصر جعل العالم بكامله يهتزّ، دفعه إلى الانتقال إلى واقع جديد، إلى عصر مختلف - لم يعد بامكان أحد اليوم أن يقول أن التاريخ تصنعه شلّة من المفكرين والمثقفين والتكنوقراط - بل على العكس تماماً، إن ما أثبتته حركة الجماهير التونسية والمصرية هي أن التاريخ يبدأ فعلياً عندما تتحرك الشعوب.

ثورتا مصر وتونس برهنتا بشكل لا يعترضه الشك أن الشعوب هي من تصنع مصيرها وتاريخها، فليس هناك ضربة حظ، أو «بطل قومي» أو قدرة إلهية أنتجتهما، بل إنها فقط القدرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لحركة الشعبين التونسي والمصري في سعيهما إلى إسقاط النظام، واستطاعتا إسقاطه!

وهنا نستذكر مقولة، أسقطها معظم اليسار الإصلاحي والتقليدي من أدبياته ومن خطابه السياسي وهي: «إن الشعوب هي من تصنع تاريخها، ولكن لا تصنعه كيفما شاءت، لا تصنعه في ظروف اختارتها هي، بل تحت ظروف موجودة من قبل، ممتدة من الماضي، فإذا بتراث الأجيال الميتة يرمي بثقله ككابوس على أفكار وأدمغة الناس الأحياء» - كارل ماركس، برومير الـ١٨ للويس بونبارت، ١٨٥٢».

لربما تكون هذه المقولة الأكثر دقّة في وصف ما يجري اليوم في تونس ومصر وفي الدول الأخرى التي تجتاحها الحركة الشعبية يوماً بعد يوم. ففي عصر الفايسبوك والإنترنت وما يصفه فوكوياما «بنهاية التاريخ» وفي العصر «المابعد حداثوي» وإلى ما هنالك من إرهاصات المفكرين الذين اجتاحوا الصحف وقنوات التلفزة، نرى كيف أن مقولة ماركس تلك تتجسد بشكل صارخ في شوارع تونس ومصر والجزائر وإيران والبحرين ودول أخرى، نرى كيف أن الشعوب تتحدى تراث الماضي والأجيال الميتة (الأنظمة القائمة وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية). تجلّى هذا الصراع بشكل واضح في معركة ثوار ميدان التحرير ضد البلطجية وقوى الأمن، كي يضعوا حداّ فاصلاً ما بين التغيير الذي يأملون فيه والذي افترش لنفسه مساحة في معظم ساحات مصر فأصبح لمحة عن المستقبل التي تريد الشعوب بناءه، وبين تراث الماضي الذي يريد الانقضاض على هذا المستقبل ولجم حركة التغيير ومنعها من التقدم.

هذا التباين ما بين إرادة الشعب ومصالح النظام في السيطرة، لا تقتصر فقط على المعارك المباشرة بين الثوّار ومرتزقة النظام، بل أيضاً تظهر في التباين بين الحراك السياسي والاجتماعي والانساني الذي انتهجته الشعوب الثائرة وبين محاولة النظام في بثّ الفوضى والذعر والإرهاب والتفرقة، حينها كُشف الغطاء عن معدن الشعوب الثائرة وعُرِف من هو فعلياً وراء التفرقة الجنسية والعمرية والاجتماعية والإثنية والطائفية. تَبَيّن لنا أن المشكلة ليست في الشعب بل هي في النظام، عندها تلعثمت ألسنة مثقفي النظام ودعاة الإنهزام والاستسلام، وتوقفت أفواه من كان دائماً يغضب ويلوم الناس كونهم طائفيين ومتخلّفين وغير قادرين على التغيير، واحتلّت مكانها شعارات الملايين التي تهتف «مش عاوزينها طائفية، عاوزينها مدنية مدنية» و «مش عسكرية، مدنية مدنية» وإلى ما هنالك من شعارات أخرى وضعت حداً لسياسات الأنظمة القائمة التي سعت إلى استخدام كل الأساليب لمأسسة التفرقة في صفوف الشعوب تحت غطاء السلم الاهلي والوحدة الوطنية.

عفوية الجماهير، التنظيم والطبقة العاملة

لقد تكلّم الكثيرون عن عفوية الجماهير في إنتاج كل من ثورة تونس ومصر، واستُخدمت هذه العفوية في كثير من الأحيان للقول أن هناك شيئاً جديداً مختلفاً عن الثورات السابقة في العالم، وأن مَثَلا تونس ومصر يدحضان فكرة الحاجة إلى التنظيم، وأنه باستطاعتنا فقط الاتكال على عفوية الجماهير في إحداث التغيير.

المشكلة الأساسية في هذا الطرح هي أنها تختصر الثورة والحراك الثوري بمجمله في شرارته، أي في صحوته الجنينية «العفوية» ويتناسون أن امتداد الثورة ونجاحها في إسقاط بن علي ومبارك لم يكن ليحصل من دون أن تنتقل حركة الجماهير من العفوية إلى التنظيم الذاتي وبلورة مواقف سياسية واجتماعية واضحة. فالعفوية كانت المحفّز للثورة، بينما قامت الجماهير بتنظيم نفسها في أطر ثورية جديدة، وهدّدت كيان النظام بأكمله حين أنتجت قوة تنظيمية رديفة مواجهة لقوة النظام، فأظهرت قدرتها على تنظيم المجتمع بشكل مغاير ومتضارب جذرياً مع منطق التنظيم المركزي للدولة البرجوازية.

فكان للجان الشعبية التي تشكّلت في كلّ من تونس ومصر دوراً مركزياً في الدفاع عن الثورة والدفاع عن الحركة بمجملها، فبثّت الذعر في أجهزة النظام القائم. هذه القدرة التنظيمية ليست مسألة هامشية، بل كانت في صلب عملية نقل الحركة من عفويتها كانتفاضة شعبية إلى تنظيمها على أساس ثورة شعبية، وحينها فعلاً اكتسبت الحركة صفة الثورة.

فالعفوية هي فعل انفجار الوعي الجنيني للجماهير، ولكن لينتقل هذا الوعي من مكانته الجنينية إلى وعي سياسي ثوري هو بحاجة إلى انتقال الحركة بمجملها من حالتها العفوية إلى حالتها الثورية، فيتحول الشعور بالغضب إلى إرادة في التغيير الشامل، إلى إرادة في إسقاط النظام.

أمّا بقاء الحركة في حيّزها العفوي فهو يهدد استمراريتها. هنا يصبح التنظيم مسألة ضرورية، وهذا ما نعنيه بالتنظيم الذي يعتمد ليس فقط على قدرة إنشاء لجان شعبية، إنما يتعدّى هذه المسألة إلى إنتاج مطالب سياسية ثورية جامعة للحركة، وأن هذه القدرة هي التي تمكن الثورة من الاستمرار.

رأينا في كل من مصر وتونس أن لحظة الحسم - اللحظة التي هددت النظام بمجمله - كانت انضمام الطبقة العاملة إلى الثورة من خلال الإضرابات الجماهيرية العامة. في تونس، كانت وتيرة الاحتجاجات واستمراريتها تُحَدّد بدعوة العمال إلى الإضرابات العامة

للاتصال بنا: | مكتب التجمع اليساري من اجل التغيير، بيت زيكو، شارع سبيرز، الصنائع، بيروت | تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥ | بريد الكتروني: almanshour@gmail.com |

والمحليّة وعلى المستوى الوطني، فكانت الإضرابات هي الشكل التنسيقي المباشر للحركة الجماهيرية. استمرار الاضراب يعني استمرار التحركات؛ وفي مصر كانت الإضرابات الجماهيرية العامة التي اجتاحت السويس والاسكندرية والمحلّة الكبرى وفي غيرها من المحافظات والمدن، القوة التي دفعت بالثورة إلى أن تهدد كيان النظام المصري بأكمله مما أجبر مبارك على التنحي، وكما يقول حسام الحملاوي:

«شاركت جميع الطبقات في الثورة المصرية، استطاع مبارك خلال حكمه من استعداء أجزاء واسعة من الطبقات الاجتماعية، في ميدان التحرير وجدتُ أبناء وبنات النخب المصرية يقفون جنباً الى جنب مع العمال والمواطنين من الطبقة الوسطى وفقراء المدن. ولكن يجب أن نتذكر وأن لا ننسى أن النظام بدأ فعلياً بالانهيار عندما بدأت الإضرابات الجماهيرية العامة يوم الأربعاء وعندها اضطر الجيش إلى الضغط على مبارك ليستقيل خوفاً من أن ينهار النظام بأكمله.

«قد يستغرب البعض رؤية العمال المضربين، هذه سذاجة، فالعمال يقومون بأطول وأكثر الاضرابات استمرارية في تاريخ مصر منذ ١٩٤٦، والذي بدأ مع عمال النسيج في المحلّة. ليس خطأ العمال إذا كان العالم لا يعير اهتماماً لإضراباتهم. ففي السنوات الثلاثة الماضية لم يمر يوم واحد من دون إضراب في أحد مصانع مصر، أكان في القاهرة أو في مدن أخرى. هذه الإضرابات كانت ذات طابع إقتصادي وسياسي في آن واحد.» (حسام الحملاوي، «المظاهرات في مصر تُكمل في المصانع»، جريدة الغاردين البريطانية، ١٤ شباط ٢٠١١).

من هنا نرى الدور الأساسي للطبقة العاملة في تثوير الحركة وإعطائها حيزاً أكثر جذرية. فبعد استقالة حسني مبارك رأينا كيف «أن ناشطي الطبقة الوسطى بدأوا بحثّ المصريين إلى وقف التظاهرات والإضرابات والعودة إلى العمل تحت شعار الوطنية ومن أجل بناء مصر جديدة وينشدون أكثر الهتافات سخافة «لنعمل بجهد أكثر مما عملنا من قبل – ولمن لا يعرف، فإن المصريين هم من أكثر الناس جهداً في عملهم في العالم.» (حسام الحملاوي، «العمال، الطبقة الوسطى، الجيش والثورة الدائمة»، ١٢ شباط ٢٠١١ – http://www.arabawy.org/2011/02/12/permanent-revolution/).

مسألة الصراع الطبقي، ودور الطبقة العاملة والوعي الثوري، ليس جديداً، والأهم أنه ليس دوراً جانبياً. فالطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة في المجتمع التي تستطيع تهديد قوام وبنى السلطة والمجتمع القائم، إذ أنها في حيّز حركتها السياسية والاقتصادية تهدّد نمط الإستغلال الرأسمالي القائم، أي أنها تهدد مصدر رزق ومصدر قوة الطبقة الحاكمة في السيطرة على المجتمع، ومن هنا نرى لماذا تقوم الأنظمة الحاكمة حول العالم وخاصة في المنطقة العربية بإحكام سيطرتها على التنظيمات النقابية وبشدّ الخناق على الحركة العمالية، ورأينا كيف أن المطلب الأساسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، بعد تنحي مبارك، كان إيقاف الإضرابات والتحركات العمالية، إذ تعرف الطبقة الحاكمة أن استمرار التحركات العمالية سيزيد من تجذّر الثورة في مصر لتأخذ حيّزاً أكثر تصادماً مع بنى النظام بمجمله، أي أنها سوف تهدد استقرار النظام الطبقي القائم. ومن هنا نرى اليوم أن العمال والعاملات هم فعلياً من يسعى إلى استمرار الثورة وعدم كبحها من خلال تغيير بعض وجوه النظام الحاكم بينما البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية/الطبقية، أي العامود الفقري للنظام لا يزال موجوداً ويهدد بضرب مكتسبات الثورة ومطالبها.

الوعي الثوري وتلازم المطالب الاقتصادية والسياسية

من أهم الملاحظات التي رأيناها في كل من الثورة المصرية والتونسية هي كيف أن الشارع الذي طالما وُصف بالتخلّف والرجعية أظهر وجهاً يختلف جذرياً عمّا حاولت الطبقات الحاكمة العربية وأوصياء الديمقراطية والتحرر من دول غربية من وصم الشارع العربي بأن الطائفية والتفرقة الجنسية والعنصرية متجذرة فيه، بل، للمقارنة، فلقد كان ميدان التحرير في القاهرة وساحات تونس الأمكنة الأكثر أماناً وتحرراً في العالم، فوقف الرجال والنساء، العمال والعاملات، المسلمون والمسيحيون، وقفوا جميعاً يداً واحدة، توحّدوا في النضال وتوحّدوا على أسس المساواة التي لطالما أنكر المثقفون إمكانية حصولها، فانتهى التحرش الجنسي، ووقف العامل/ة والفنان/ة والمحامي/ة جنباً إلى جنب من أجل الدفاع عن الثورة، وقفوا ضد البلطجية والشرطة ووقفوا من أجل بناء مستقبلهم. عندها رأينا أعظم تجليات الحرية والتقدمية، وهذه المرّة لم تأتِ من البرامج المولة ولا من أفواه خبراء الامم المتحدة، بل أتت من الناس أنفسهم.

وحينها فقط رأينا أننا نستطيع أن نحلم، رأينا أن الثورة ممكنة فعلاً، بل إنها ضرورية، رأينا أن ما نريد تحقيقه ممكن من خلال نضالنا المشترك ومن خلال تضامننا وتعاضدنا وصلابة مقاومتنا ضد النظام.

ولكن هذا الوعي لا يمكن أن يكون وليد اللحظة أو القدر، فهو نتاج الحراك السياسي والمطلبي الإقتصادي الذي لم يتوقف بتاتاً فكان نتيجة آلاف التحركات والإضرابات الجريئة التي انتهجها الشارع التونسي والمصري خلال السنوات الماضية. إن هذه الجهوزية للتحوّل الثوري للوعي الجماعي للشعبين التونسي والمصري أتت من خلال الدعوات المتكررة للتغيير وللثورة وللوحدة في النضال ولم تتوقف بتاتاً والتقت حينها مع الظروف الموضوعية التي أنتجت الانتفاضة، وتلاقيهما جعل من الثورة ممكنة.

فالقول أن الوعي الثوري ينتج تلقائياً من فعل التظاهر هو خاطئ وسطحي إذ يمكننا فقط النظر إلى يوم الغضب الذي اجتاح طرابلس يوم سقطت حكومة الحريري لنرَ أن العفوية والتظاهر وحدهما لا ينتجان وعياً ثورياً، بل نحن بحاجة إلى خطاب ثوري، إلى التصدّي المباشر للنظام وتظهير ضرورة التخلّص من الطائفية والتفرقة الجنسية والاستغلال الطبقي، أي إنتاج ثقافة مضادة لثقافة النظام الطائفي الرأسمالي، وعندها حين تتفجّر عفوية الجماهير، يمكن أن تتحوّل إلى وعي ثوري تقدمي.

المسألة هنا هي في إنتاج هيمنة سياسية ثورية على الحركة في الشارع، أي أن تصبح سياسة الشارع هي سياسة تقدمية ثورية، وأن لا نترك المجال للقوى الطبقية الطائفية المهيمنة من استغلال وإفقار الناس لتجييرها لحسابهم وللدفاع عن النظام القائم أو لتحوير المطالب الجامعة إلى مطالب طائفية رجعية.

ومن هنا نرى ضرورة تلازم المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية، وأنه لا يمكن الفصل فيما بينهما. كل واحد منهما يغذي الآخر، فالانتفاضة في تونس بدأت من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، لتنتقل إلى المطالب السياسية الجامعة، فكان الشعار «شغل، حرية، كرامة وطنية» وفي مصر رأينا الهتافات الكثيرة التي دمجت ما بين الغبن والاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي، فتلازمت مطالب الحرية والديمقراطية والغاء النظام الأمني مع مطالب إنهاء حكم رجال الأعمال وناهبي الشعب ووضع حد للغلاء المعيشي.

التلازم هنا ما بين المطلبين السياسي والإقتصادي يعطي بعداً آخر للثورة، بعدما تراءى للبعض أنها وصلت إلى حائط مسدود، يريد الكثير من مؤيدي الأنظمة ومن المنظومات الإعلامية القائمة من تصويرها الآن كأزمة حكم، والافتقاد للقيادة، ولكن ما لا يعرفه هؤلاء وما يريدون تناسيه هو أن هذه التحركات نقلت الشارع إلى بعد آخر في عملية التطوّر الثوري، فرأينا كيف أن هذا التجمهر الثوري أسقط، على مستوى كبير، جزءا لا يستهان به من شرعية النظام القائم ومن شرعية حركات المعارضة السياسية الرسمية منها وغير الرسمية – فرأينا مثلاً تراجع الإخوان المسلمين في مصر وأيمن نور أمام ضغط الجماهير، وتبرهن أن من يقود الشارع قوة مختلفة جذرياً عن ما تريده النخب السياسية المعارضة – وفي تونس رأينا كيف أن رشيد الغنوشي الرجل الأبرز في الحركة الاسلامية في تونس يقول فور وصوله من المنفى: «لا شريعة في تونس» إذ أن الحراك الثوري نفسه كشف قصور هذه الحركات السياسية الإصلاحية عن قدرتها عن تلبية تطلبات الشعب.

بناء الأحزاب

في ظل هذه التغيّرات الضخمة نرى أن المجموعات التي تواكب الحراك الثوري وتمشي معه على نفس الخطى وترى نفسها امتداداً لحركة الجماهير هي التي تستعيد قدرتها على النمو، ونعني هنا وبشكل خاص المجموعات اليسارية الثورية التي نراها تنتج ترابطاً أكثر عضوية مع الحراك الثوري، ويبدو هذا جلياً من خلال المقارنة البسيطة لبيانات الاحزاب والمجموعات، فنرى تراجع الأحزاب الكبيرة الاصلاحية عن بياناتها ومواقفها، بينما تتصاعد مواقف المجموعات الثورية يومَاً بعد يوم لتكون أكثر تلازماً مع حركة الشارع.

في هذه الفترات يتم بناء الأحزاب، لأنه في هذه الفترات تتشكّل التكتلات السياسية والطبقية على نهج مختلف من الفترة التي سبقت، فالتباين ما بين ما هو إصلاحي وثوري وما بين من يحاول المحافظة على النظام ومن يريد تغييره يبدو أكثر وضوحاً وأن خطوط الصراع المقبلة تتضح يوماً بعد يوم. ومن هنا تأتي الضرورة للتنظيم الثوري، لأن هزيمة الثورة تعني العودة إلى البلطجية والبربرية وأن نجاحها هو الذي يمكّنها من الاستمرار لتحقيق جميع المطالب ولمنع أي من القوى الموالية للنظام واقطابه من الالتفاف عليها وإعادة إحياء النظام القديم وإن بوجوه جديدة.

في تونس، أُنشئ ما يعرف بجبهة ١٤ جانفيه (كانون الثاني) التي تشكلت من أقطاب اليسار الثوري في البلاد، وفي مصر، بدأ العمل لتأليف حزب يساري ثوري جامع خارج إطار حزب التجمع (الذي كان مهادناً للنظام). في البلدين، يرى اليسار الثوري أنه لا مجال للحفاظ على مكتسبات الثورة وإبقائها مستمرة من دون أن يكون هناك تنظيماً ثورياً جامعاً يسعى إلى الدفع بالحراك الثوري إلى الأمام. بمجرد وجوده يستطيع هذا التنظيم تشكيل نواة أساسية من أجل إنتاج هيمنة ثورية مناهضة لمحاولات النظام الإنقضاض على الثورة. فهو يثبت أن الشرعية الوحيدة اليوم هي الشرعية الثورية ويدافع عنها ضد محاولات النظام للإنقضاض عليها في تحالف مع القوى الانتهازية التي تحاول ركوب موجة الثورة فقط من أجل الحصول على السلطة ومن دون المسّ ببنية النظام.

هنا تبدأ مرحلة أخرى من الثورة وربما ستكون المعركة الأكبر، إذ أن ما حصل حتى الآن هو إسقاط الوجه السياسي للطبقة البرجوازية الحاكمة، التي تمهّد لتبلور الصراع الطبقي في أشكاله الأكثر مباشرة وحدّة، إذ إن بعد إسقاط مبارك وبن علي، تحوّلت إلى معركة

ضد الطبقة البرجوازية الحاكمة بمجملها.

شبكة العلاقات الأقليمية والامبريالية الاميركية

لا تقتصر هذه المعركة فقط على الساحة المحليّة، بل تتعداها لتصبح جزءاً من معركة ضمن شبكة من العلاقات والمصالح الاقليمية والعالمية. فتونس ومصر كانتا من الأنظمة الأساسية الداعمة للسياسات الأمبريالية وحماية السلطة الصهيونية، وكلتا الثورتين شكلتا ضربة قوية للمصالح الإمبريالية الاميركية في المنطقة، وكذلك سبّبت لها أزمة سياسية حيث أن نظام مبارك كان من الأنظمة «المعتدلة» التي طالما دعت والولايات المتحدة والدول العربية الأخرى إلى الاحتفاء بها، وكان نظام مبارك ثاني أكبر متلق للدعم المالي الأميركي بعد إسرائيل، بمنح مالية تتعدى مليار ونصف مليار دولار سنوياً - وكذلك إن كل من النظامين التونسي والمصري هما من الحلفاء الأساسيين للنظام الاقتصادي النيوليبرالي وقد نفذوا نصائح البنك الدولي ومنظمة التجارة بكل حماس خلال العقود الماضية.

ومن هنا فإن الادارة الاميركية تردّدت كثيراً قبل أن تأخذ موقفاً من الثورة المصرية واقتصرت تصريحاتها على الأسف والتحذير والمعاتبة بينما في أيام ثورة الأرز كان الإعلام الاميركي والغربي بمجمله مجيّش لدعم تلك الثورة. وللتذكير لم تحرّك الولايات المتحدة ساكناً حين قام الأمن المصري والبلطجية بمهاجمة وقتل المتظاهرين إلا عندما تأذّى أحد الصحفيين الاميركيين. ونرى مقدار النفاق حين تقول هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية الأميركية): «هناك مسؤولية واضحة على الحكومة المصرية، وعلى الجيش المصري حماية من هم مهددون ولمحاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات. على الحكومة المصرية ان تبرهن جهوزيتها لضمان قدرة الصحفيين في تغطية الاحداث» (http://www.america.gov/st/texttrans-english/2011/February/20110203174000su0.7682415.html). أتى ذلك التصريح حين أصبح واضحاً لدى الجميع أن المسؤول عن هذه الهجمات كانت السلطة نفسها.

وفي المقلب الآخر، نرى دول الممانعة العتيدة وهي تقفز لترّحب بالثورة، فكلّ من النظام السوري والإيراني اعتبر الثورة في مصر انتصاراً على الاحتلال والسياسات الاميركية مستغلين الثورة لتسجيل نقاط صراع التنافس البرجوازي في الحفاظ على نظامهما وفي إيجاد هيمنة أوسع لهما في الشرق الاوسط، لذا إن كلاً من النظامين السوري والإيراني قاربا الثورة المصرية والتونسية كونها فقط انتفاضة على الولايات المتحدة الأميركية وإن هذه الثورة ستنبض فقط في الدول الحليفة للنظام الأميركي وحتى أن النظام الإيراني بدأ بكل وقاحة القول بأن الثورة المصرية هي امتداد للثورة الاسلامية في إيران، متناسياً أن الثورة الإسلامية ، فعلياً، كانت انقلاباً على الثورة الإيرانية التي قادها الطلاب والعمال حينها ضد الشاه - ولا تنتهي وقاحة هذا النظام هنا بل يقول أحمدي نجاد: «إن الخطوة الأخيرة قد بدأت... نحن في خضم ثورة عالمية يديرها العزيز الإمام المهدي. إن صحوة كبرى تتمظهر. وقد نستطيع أن نشهد أن للإمام المهدي يد في ادارتها(!)». (http://www.allvoices.com/contributed-news/8180966-ahmadinejad-egypt-revolution-reveals-hand-of-the-mahdi-kayhan-international-iran).

ولكن ما يعرفه ويتجاهله كلّ من الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والنظام السوري والإيراني من جهة أخرى أن هاتين الثورتين ليستا بثورات مجتزأة تطالب بتغيير بعض من السياسات وبمساحة «أوسع» من الديمقراطية والحرية - بل إن هاتين الثورتين تريدان إسقاط النظام، تريدان التغيير الشامل، وبقدر ما يرفضون ويناضلون ضد الديكتاتورية ويطالبون بالديمقراطية فهم أيضاً يطالبون بالعدالة الاجتماعية والحق بالعمل، وبالقدر عينه أيضاً يطالبون بالكرامة الانسانية والوطنية.

إن مقلبي المعادلة الاقليمية من دول «معتدلة» ودول «ممانعة» هي دول ديكتاتورية قمعية تعاني من أزمات إقتصادية حادّة وتركيز لمعظم الثروات في أيدي حفنة صغيرة من الرأسماليين والعائلات المالكة. من هنا، فإن الأوهام التي تعيشها أنظمة الممانعة تنكشف يوماً بعد يوم في ظل امتداد التحركات المطلبية والانتفاضات الشعبية إلى مدن وعواصم هذه الدول، فنرى كيف بدأ النظام السوري بتخصيص معونات للعائلات الفقيرة وبدأت بسلسلة من الاعتقالات للناشطين السياسيين ومنعت مراراً تحرّكات داعمة للثورة المصرية - وبينما رأينا صعود الحركات الاحتجاجية في ايران عام ٢٠٠٩ واليوم نراها تتنامى من جديد بعد الزخم التي أعطته لها تونس ومصر، وأيضاً في الساحة الايرانية تغيّرات في الموقف وتحوّلات التي تطرأ على أرض الواقع. مثلاً صفحات الفيسبوك الداعية للتحركات في إيران نراها اليوم أكثر انفتاحاً على الشارع العربي تطلب دعمه مقارنة بالانغلاق على الشارع العربي في العام ٢٠٠٩.

ففي مقابلة مع الناشط الطلابي -علي- في جامعة أمير كبير في طهران، يجيب علي حول توقعاته من المجموعات في تونس ومصر: «نريد منهم أن ينشروا بيانات داعمة لحركتنا. تصوّر الأثر الذي قد يصدر إذا ما قام الاخوان المسلمون بإصدار بيان يدعم حركتنا أو إن قام الشباب المصري بإصدار بيان داعم لنا، سيشكل ذلك دعماً معنوياً كبيراً» ويكمل: «الناس لا تعتبر نفسها من مناصري موسوي او كروبي، بل يقولون إنهم جزء من حركة، الحركة الخضراء لا يملكها موسوي بل هي ملك للشعب.» وهنا نرى التحول في الوعي والشعور بقدرة الشعب على التغيير من دون الالتزام بسقف القيادة السياسية للحركة.

إن هذا التحوّل، ولو كان لا يزال في بداياته، نراه يترافق مع تحوّل في الطبيعة الطبقية للحراك السياسي في إيران، فبينما في ٢٠٠٩ خسرت الحركة الخضراء المعركة السياسية عندما لم تستطع استقطاب الفقراء والعمال وحيث هُمّش الحراك النقابي من قبل قيادة الحركة وتمّ حصر المطالب فقط على مستوى المطالب الديمقراطية يظهر اليوم تحوّلاً في بنيان الحركة. يقول علي في نفس الصدد: «لقد رأينا ناسًا من جميع فئات المجتمع. العديد من الطلاب ولكن الكثير من كبار السن. لقد رأينا ناساً ذي لباس إسلامي ولحى في صفوفنا. كان هناك أشخاص بدوا فقراء. ونحن لم نكن نتوقع منهم المجيء. لكني أعتقد أنهم جاءوا بسبب الضغوط الإقتصادية. وقد وصلت الأمور إلى الأسوأ بسبب الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة.»

هنا نستطيع أن نلمس التغيرات التي تطرأ على حركات الاحتجاج في المنطقة وفي الدول العربية، فالثورة في مصر وتونس أعطت بعداً جديداً لحركات الاحتجاج وهو المد والأفق الثوري فرأينا كيف أن الهتافات في إيران نادت بسقوط الخامنئي وليس فقط الديكتاتور أحمدي نجاد.

نحو بناء يسار ثوري في لبنان

المسألة الثورية لم تعد مسألة فكرية ونظرية مستقبلية، إنما باتت كلمة يرددها الجميع كل يوم، ومن هنا فإن انتصار الثورة في مصر وتونس وفي إيران أو في سوريا والبحرين والجزائر وغيرهم يعتمد على بناء حركة تضامن شعبية لا تقتصر فقط على الشارع العربي بل يجب أن تتعداه إلى المنطقة برمّتها، فلا يختلف واقع إيران وباكستان وغيرهما عن واقع الدول العربية، فمثلاً «الجملة الرائجة اليوم ما بين الطلاب الجامعيين الباكستانيين هي «انقلاب (ثورة) مصر»» (رياز أحمد، باكستان).

أما محاولات كل من الثامن والرابع عشر من آذار القول أن الثورة في مصر هي امتداد لثورة الأرز أو إنها انتصار لقوى الممانعة، فهذه ليست سوى هرطقة سياسية وقحة يراد منها فقط توظيف ثورتي الشعب المصري والتونسي في مصالح طائفية ضيقة وفي علاقاتهما الاقليمية والدولية - وبالطبع فلا ١٤ آذار ستقف مثلاً مع الثورة في السعودية (إلا من منطلق انتهازي) ولا فريق الثامن من آذار سيقف إلى جانب الثورة في إيران أو سوريا - لأن كلا الفريقين ينتهي سقفيهما عند حدود النظام والتوازنات البرجوازية الإقليمية. هذه الثورات لم تموّلها السفارات الأجنبية ولم تكن استعراضاً للفئوية والطائفية، بل هي في صلبها تقف بوجه الطبقة الحاكمة بمجملها وضد المعارضات الرسمية الرخيصة، إنها ثورة شعب يصنع الشعب هتافاتها وتأتي من حناجر المناضلين والمناضلات، لا من أجهزة الصوت الباهظة الثمن ولا من على المنابر الضخمة وغرف الفنادق والقصور، بل هي أتت من الشوارع، أتت من الشعب.

إن دعم الثورة في مصر وتونس وفي إيران وفي سوريا والبحرين والسعودية وغيرهم، تتلازم مع مسألة البناء الثوري في لبنان. اليوم تصبح المعادلة أكثر وضوحاً، هناك شعوب تسعى إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والتحرر من أنظمة القمع والإحتلال وهناك أنظمة ديكتاتورية رأسمالية جشعة وتتنقل ما بين حليف مجاهر وحليف خجول للإمبريالية الاميركية، إن هذه الثورات ستدفع بهذه الأنظمة إلى التكتل لمواجهة الموجة الثورية التي تجتاح شوارعها وبالمقابل على الشعوب أن تتكاتف وتتضامن من أجل مواجهة وإسقاط هذه الأنظمة.

فنجاح الثورة في مصر وتونس وإيران وسوريا وغيرهم يمهّد الطريق نحو نمو ثورة في لبنان تنتفض على النظام الطائفي الطبقي البرجوازي القائم. لذا كما نحرص على التغيير في لبنان نحرص على حشد الدعم للثورات التي تتمدّد يوماً بعد يوم وتتنقل من بلد الى آخر.

على اليسار بمجمله الإنضمام اليوم وليس غداً إلى المسار الثوري للشعوب والقطع مع منطق الترجّي وطلب الرحمة من الحكّام، فلغة الجماهير والشارع التي لطالما أراد اليسار التقليدي عزلها عن اللغة السياسية وعن خطابه عادت اليوم إلى مقدمة الساحة السياسية. لذا، عليه أن يختار: إما مع الشارع والشعب وإما مع النظام والزمر الحاكمة! لا مكان بعد الآن للتردّد والوسطية. ■

باسم شيت

الأمن الغذائي والنظام الرأسمالي وسبل المواجهة

نضال مفيد

أزمة الغذاء التي تضرب دول العالم وخاصة الفقراء فيه، تطرح تحديات على القوى السياسية التي لا تزال تسعى إلى عالم أفضل، يصبح فيه النظام الرأسمالي ذكرى نزورها في المتاحف. من هذه اللحظة وحتى حصول ذلك، ما هي العدة التي جهزت لمواجهة هذه النظام؟ وعلى أساس أي واقع ستجهز هذه العدة؟

الجوع الذي يصيب أكثر من ملياري بشري على كوكب الأرض ليس مصيبة طبيعية، وليس بطبيعة الحال قدراً، إنه ناجم عن سياسات زراعية إقتصادية تصب في مصلحة تسليع الزراعة أكثر فأكثر والهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

هذه السياسات ليست عفوية، لا بل على العكس إنها من أسس ظهور الرأسمالية الحديثة، التي تقوم على «فصل المنتجين عن وسائلهم للإنتاج والعيش، من خلال طرد الفلاحين الصغار من أراضي الأسياد التي تم تحويلها إلى مروج» (ماندل). ولعل ارتفاع أسعار السلع ومن ضمنها السلع الغذائية يضرب قيمة الأجور من أساسها لأن الجزء الثابت من الأجر الذي يسمح بإعادة تكوين قوة العامل الفيزيولوجية (يحصل عليها جسم الإنسان من الغذاء بشكل رئيسي)، هذا الجزء الثابت أصبح غير كافيا لتكوين قوة العمل الأساسية، فكيف بتأمين الجزء المتغير من الأجر الذي يحدد «الحد الأدنى المعيشي العادي، الذي ينتج عن تطور تاريخي وحالة معينة في ميزان القوى بين الرأسمال والعمل» (ماركس).

فالنيوليبرالية تهدف إلى السيطرة الشاملة على الموارد الطبيعية والأملاك العامة (عن طريق الخصخصة) فهي «تسعى من خلال المضاربات على السلع الغذائية إلى شن حرب ضد الفقراء، حرب بيو-سياسية من أجل السيطرة على أجسادهم(نا)» (راوول زيبيشي). أضف إلى ذلك، فإن هذه الرأسمالية-الاستعمارية-الحديثة لا تخلق إلا وظائف مؤقتة ومرنة، وتعمل(عملت) في الوقت نفسه على تحويل الغذاء إلى نوع من الرفاهية والرغد أي إلى سلعة تبادل في خدمة تراكم رأس المال. فكيف إذا قام هذا الأمر من خلال سيطرة الرأسمالية البرجوازية على دول العالم سواء من خلال السيطرة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة عن طريق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخلق تبعيات إقتصادية وبالتالي سياسية بين الدول المسيطرة والدول المسيطر عليها عبر استيراد السلع الرئيسية من الدول الصناعية، بعد أن صدّرت الدول النامية المواد الأولية. هذا ما عبّر عنه رامي زريق عندما تحدث عن «مبدأ الاستثمار الرأسمالي في قطاع إنتاج الغذاء .... وما يسببه من استغلال وظلم لصغار المنتجين ولأصحاب الأرض الأصليين».

من هنا، لم تكف البدائل المصنوعة من إرادة الشعوب المستغَلة من البروز، فحركة الذين لا يملكون أرضاً في البرازيل تزداد قدماً وتجذرًا (الذي مضى على نشأتها أكثر من ٢٥ سنة) خاصة خلال فترة حكم لولا الذي «متّن حلفه مع الشركات العالمية مثل: مونزانتو، كارغيل، نستليه ... الأمر الذي أرضى البرجوازية الوطنية هناك، في وقت تزداد فيه نسبة الجوع والفقر والتفاوت الطبقي» (كريستوف فانتورا). يصرّ لولا على الاعتماد على الوقود الأخضر (الإيثانول) ذات المنشأ الزراعي مثل القمح والذرة وقصب السكر، مثله مثل دول الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة، «فدول الاتحاد الأوروبي ستعتمد على هذا الوقود بنسبة ١٠٪ من مجمل أنواع الوقود المستعملة من الآن وحتى سنة ٢٠٢٠، أما كندا فستسعى إلى تحقيق نسبة ٥٪ من مجمل الوقود حتى نهاية العام الحالي. والبرازيل تشكّل مع الولايات المتحدة ٧٠٪ من إنتاج الإيثانول. لتحقيق هذا الهدف وتعزيزه، عمد لولا بالتعاون مع الشركات العالمية السابقة الذكر إلى زيادة المساحة المزروعة المخصصة لإنتاج الوقود «الأخضر» حوالي ١٤ مليون هكتار، وزاد الضغط على العمال الزراعيين فالعامل الذي كان يحصد بمفرده ٤ طن من قصب السكر عام ١٩٨٠، أصبح يحصد اليوم أكثر من ١٠ طن ومنهم من يحصد أكثر» (فيليب ريفيللي).

هذا الضغط الممارس من خلال عسكرة العمل الزراعي واعتماد نوع زراعي واحد، «دفعت المزارعين الذين باتوا لا يملكون أرضا إلى زيادة السيطرة على الأراضي الزراعية التي أصبحت تشكّل ٧،٥ مليون هكتار مسيطر عليه» (فانتورا)، هذه السيطرة زادت زيادة مطّردة خلال أعوام حكم لولا. كذلك بالنسبة إلى الحراك الحاصل في شياباس في جنوب المكسيك أو في بوتوسي في بوليفيا الذين خلقوا، كأمثالهم في البرازيل، «أمنهم الغذائي الخاص بهم، وذلك دون أن ينتظروا وصفات جاهزة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة أو حتى أن يتلقوا «وعيا مزعوما» من المنظمات غير الحكومية، واستطاعوا أن يبنوا السلطة «من تحت»» (زيبيشي).

أما في لبنان، ففي ظل موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لا سابق لها، وسحب رغيف من ربطة الخبز فلا يزال ٣،٥٪ من المالكين يسيطرون على ٤١٪ من مجمل الأراضي الزراعية، في حين يسيطر أكثر من ٥٣٪ من المالكين على ٨٪ من الأرض الصالحة للزراعة، وتنحصر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني بـ١٠٪. في هذا الوقت، تتغنى الأغلبية الساحقة من القوى السياسية في هذا البلد بالقيء المتسرب من الفقرة (و) من مقدمة الدستور القائلة بأن النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

أما الاتحاد العمالي العام فبيروقراطيته ونومه العميق إزاء الفساد المتحكم في الطبقة البرجوازية المتحكمة (بجناحيها المهترئين) في رقابنا فلا يزال ينتظر اتصالاً من رئيس الحكومة ليعالجا معاً (كذا) الأزمة المعيشية التي نعيشها، وفي السياق عينه منحت نقابات النقل البري حكومة نجيب ميقاتي «فرصة» كما «أنها تأمل خيرا منها» (الأخبار، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١١).

الملكية الخاصة ليست مقدسة ولا الدستور كذلك، خاصة وأنه يُخرَق يومياً، فالأرض التي نقف عليها نملكها بغض النظر عن ترهات برجوازية وردت في كتابٍ سُمّي دستوراً.

عام من المواجهات

من هنا، لم تنته سنة ٢٠١٠ على خير بالنسبة للنظام الرأسمالي، إذ واجهته وأزلامه عدّة إضرابات ومظاهرات عمّت أرجاء المعمورة من أقصاها إلى أقصاها، مثل: المكسيك، باكستان، مصر، هايتي، السنغال، الكاميرون، ساحل العاج، بوركينافاسو، الفيليبين، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، فرنسا، اسبانيا، اليونان، إيطاليا، الموزامبيق والبرازيل... اللافت في لائحة الدول الواردة أعلاه، الحراك الذي عمّ روسيا وفرنسا وقيرغيزستان والموزامبيق واليونان. القاسم المشترك بين هذه الدول هو القمع الشديد الذي تعرض له الناشطون والناشطات خلال المشاركة في الإضرابات والتظاهرات.

في الموزامبيق، فبمجرد المطالبة بالتراجع عن قرار رفع سعر الخبز ٢٥٪ أطلقت القوى الأمنية هناك

الرصاص الحي على المتظاهرين موقعة بينهم عشرات القتلى والجرحى.

في اليونان، وبعد أن اعتمدت حكومة باباندريو «الإشتراكية» سلسلة إجراءات «إصلاحية» كرفع سن التقاعد إلى ٦٥ سنة بالإضافة لسعيها إلى خصخصة مؤسسات عامة واعتماد «إصلاحات» في القطاع التربوي وزيادة الضريبة على القيمة المضافة، فكانت النتيجة تراجع في شعبية الحزب الإشتراكي الحاكم بما مقداره مليون صوت بحسب الانتخابات المحلية، بالمقابل، حافظ الحزب الشيوعي اليوناني على شعبيته إذ نال نسبة ١٠٪ من مجمل أصوات المقترعين، أما تحالف أحزاب اليسار الثوري فنال ٢،٣٪ مضاعفا شعبيته أربع مرات نسبة إلى الانتخابات الماضية.

في روسيا، عرفت هذه الدولة سنة احتجاجية زاهرة، حيث عمّت التظاهرات مختلف أنحائها احتجاجاً على زيادة الضرائب (الماء- الكهرباء والغاز) والأعباء المادية في وقت تزداد فيه نسبة البطالة وتنخفض الأجور، كما طالب المتظاهرون المنتمون إلى أحزاب يسارية، ليبرالية وحركات اجتماعية بإسقاط سيطرة الحزب الحاكم وضد تحوير السلطة من قبل البيروقراطيين، بالإضافة إلى استقالة الثنائي بوتين- مدفيديف. فجردت السلطات الأمنية هناك حملة قمع واعتقالات لا سابق لها خاصة في موسكو. تقاطع هذا الحراك مع حملات تطالب الحكومة الروسية باحترام المادة ٣١ من الدستور التي تحمي حرية التظاهر.

في قيرغيزستان، بفعل سياسة الطغمة الحاكمة برئاسة باقييف القائمة على خصخصة المؤسسات العامة (الماء والكهرباء) وزيادة أسعار الشقق السكنية، بالإضافة إلى إقفاله ثلاث صحف معارضة، نزلت أعداد كبيرة من الناس إلى الشوارع واحتلت المباني الرسمية على الرغم من سقوط من عشرات القتلى بفعل الرصاص الحي الذي أطلقته الشرطة هناك. هذه الثورة، ثورة نيسان ٢٠١٠، لا تشبه تلك المسماة «انتفاضة التوليب» عام ٢٠٠٥ حيث أتت بباقييف إلى السلطة لأنها نابعة من إرادة الشعب ولم تحرّكها النخبة المسيطرة والمحركة من خارج الحدود. هذه الثورة أوصلت إلى السلطة روزا أوتونبايفا، من النخبة السوفياتية السابقة، وهي أستاذة في الفلسفة اللينينية-الماركسية. هذه الأخيرة لم تلبث أن طمأنت سلطات الوصاية (الولايات المتحدة وروسيا)، فالدولة الأولى أوقفت الرحلات الجوية من قيرغيزستان إلى أفغانستان مما يعني خسارة ٦٠ مليون دولار، والثانية عززت الحضور العسكري في كانت (مدينة قيرغيزية) فأرسلت روزا رسائل تطمينية إلى الطرفين بأنها لن تمس بالالتزامات السابقة (التزامات باقييف). الحكومة الانتقالية لم تلبّ مطالب وآمال المحتجين: لم تؤمم المرافق المخصخصة، لم تخفّض الضرائب، وطمأنت المستثمرين الأجانب من خلال طرد المشردين من الأراضي التي احتلّوها، لكنها أممَت مصرفا كان بعهدة ابن باقييف. في ظل سياسة التردّد والارتهان للخارج، استطاعت عصابات باقييف من استعادة زمام المبادرة وشنت هجمات ذات طابع عرقي (بين الأوزبيك والقيرغيز) موقعة أكثر من ٢٠٠٠ ضحية.

في فرنسا، (راجع(ي) صفحة التحركات في فرنسا)، أصرّت الحكومة الفرنسية على مشروع قانون يهدف إلى رفع سن التقاعد إلى ٦٢ سنة على الرغم من موجة إضرابات وتظاهرات شملت أغلب المدن الفرنسية، إذ وصل عدد المتظاهرين في بعض المظاهرات إلى ٣،٥ مليون، وتعرّضت لحملة قمع واعتقالات لا سابق لها. في الواقع، انقسمت القوى المعارضة إلى قسمين: الأول يضم الحزب الإشتراكي والخضر والحزب الشيوعي والثاني يضم الحزب الجديد المناهض للرأسمالية والأنارشيست (دون أن يعني ذلك قيام تحالف بينهما). القسم الأول يريد معاقبة ساركوزي في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ (هذا إذا اتفقوا على مرشح(ة) واحد(ة))، أما القسم الثاني، فحاول، بما يملك من قدرات، أن يمدد الإضراب وخاصة إقفال مصافي النفط والاستفادة من الزخم الشعبي والجماهيري المناهض لسياسة ساركوزي النيوليبرالية إلا أن بيروقراطية النقابات وأهداف الأحزاب المذكورة، إضافة إلى محدودية في القدرات الذاتية، حالت دون متابعة حركة الإضرابات. لكن ذلك لم يشكّل عائقا أمامهم لا بل اكتسبوا صدقية لدى الرأي العام بفعل زيادة الانتسابات إلى الأطراف المذكورة خاصة الحزب الجديد المناهض للرأسمالية.

أما في لبنان...

في لبنان، يمكن القول أن الحركة النقابية (راجع(ي) صفحة التحركات العمالية والنقابية) اقتصرت، تقريباً، على موظفي الإدارات والمؤسسات العامة، بفعل استشعارهم لخطة حكومية لخصخصة ما تبقى من خدمات عامة تقضي على حقوقهم المكتسبة، وتزيد من الأعباء المعيشية الملقاة على كاهل المواطن. برز تحرك لرابطة الأساتذة في التعليم الثانوي الرسمي حيث أرغموا، بعد أن قاطعوا عمليات تصحيح مسابقات الامتحانات الرسمية، الحكومة على التفاوض معهم بالإضافة إلى إعطائهم ٤ درجات ونصف. كما تحرك عمال وموظفي مصالح المياه والكهرباء، فأضربوا عن العمل لعدة أيام حيث طالبوا بإدخالهم في ملاك هذه المؤسسات ورفضوا خصخصة هذه القطاعات الحيوية. ونظم أساتذة الجامعة اللبنانية عدة إضرابات و/أو اعتصامات طالبوا فيها بتعيين عمداء من داخل الكليات والمعاهد وإقرار مرسوم دخول المتعاقدين المتفرغين إلى الملاك، بالإضافة إلى احتساب المعاش التقاعدي للأستاذ الجامعي على اساس ٣٥ بدل القسمة على ٤٠.

أما بالنسبة للقطاع الخاص برز تحرك عمال أنابيب المستقبل الرافض للصرف التعسفي من عملهم، حيث أقاموا اعتصاماً مفتوحا أمام المصنع في عكار منعوا أصحابه من إخراج البضاعة التي صنعوها بالإضافة إلى الآليات تمهيدا لتصفية المصنع نهائيا. ولعل تجربة عمال أنابيب المستقبل (راجع/ي العدد الماضي من المنشور) تقدِم نموذجاً يحتذى لناحية مدة الاعتصام وتجذّر العمال في مطالبهم (عودتهم إلى العمل)، فهذه المعركة كانت عبارة عن معركة طبقية (وإن صغيرة) تشكل مدرسة كفاحية يستوحي منها عمالا في مواقع أخرى (دون أن نتمنى صرفهم تعسفا من العمل).

٢٠١١ – النظام العربي يترنّح

في تونس، سقط نظام زين العابدين بن علي. الطاغية هرب. أول حاكم عربي يُسقطه الشعب. ومن هناك اشتعلت الشرارة وانتشرت بقعة الزيت. أثبتت مجريات الأحداث في تونس أن الثورة تحصل، إذا أراد الشعب والشعب هناك أراد، على أرض الواقع وليس في متاهات العالم الإفتراضي. بالطبع إن التويتر والفايسبوك هي عوامل مساعدة، ولكن رفاق محمد بو عزيزي لم يتظاهروا على حواسيبهم، إنما تحركوا وحملوا دماءهم على أكفهم ومشوا، رفعوا عَرَقهم إلى الأعلى ومضوا، لوّحوا بشهاداتهم الجامعية المقرونة بنسب بطالة مرتفعة وتقدّموا، لم يدعوا بن علي يَفهَمهُم أكثر. لقّنوه، وكل الأنظمة العربية والأمبريالية، درساً سيتذوقون طعمه تباعاً.

في مصر، ارتدّ جدار العار الذي يسعى النظام المصري إلى خنق غزة على صانعيه، فإذ بالجماهير تحاصر مبارك وبطانته، فتحدى المتظاهرون تعسف النظام وبطشه وافترشوا الأرض بأجسامهم وأقدامهم، لم يخافوا من الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع. لم ينتظروا تحرك القيادات النقابية حيث دعا رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى إجهاض أية مظاهرة عمالية. لكن الجماهير المتظاهرة لم تنصت له فهي تعرف كل أبجدية البيروقراطية وخاصة إذا أتت من جهاز نقابي رث.

في الأردن، تتتالى الاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالخبز والحرية، وطالب المتظاهرون بإسقاط الحكومة احتجاجاً على غلاء المعيشة وبإصلاحات جذرية شاملة، كل ذلك في ظل نسب بطالة تفوق ١٥٪.

في سوريا، يبدو أن النظام يستشعر اقتراب بقعة الزيت منه، فيحاول أن يشتري الوقت اللازم لاستمراره قابعاً كبقية الأنظمة العربية على صدور المحكومين، فقررت الحكومة البعثية إعفاء أكثر من ٤١٥ ألف عائلة من تكاليف العلاج في المستشفيات، بالإضافة إلى بناء شبكة أمان اجتماعية من خلال حزمة إجراءات طويلة الأمد، لكن مصادر سورية، بحسب موقع الجزيرة الإلكتروني، نفت أن تكون الإجراءات على علاقة بما حصل في تونس. ما الأمر؟ هل تشعرون بالأرض تهتز تحتكم؟ هل أصبتم بخوف شبيه بمتلازمة بن علي؟ إنها أحجار الدومينو. ■

كيف بدأت الثورة في مصر؟

كلمة ألقتها **فرح قبيسي** في اللقاء التضامني مع الثورة في مصر في ٧ شباط ٢٠١١ في بيروت



مطالب المعتصمين في ميدان التحرير (حسام الحملاوي)

هل كانت ثورة مصر متوقعة؟

على الرغم من أن الظروف الموضوعية كانت ناضجة جداً لقيام ثورة في مصر، إلا أن أكثر التوقعات تفاؤلاً لم يكن يتوقع هذا التجاوب الشعبي الكثيف مع الدعوات التي انطلقت أساساً على موقع فايسبوك – خاصة صفحة كلنا خالد سعيد، الشاب العشريني الذي أصبح أيقونه لشهداء التعذيب في مصر–. طبعاً، ثورة تونس التي سبقت الثورة المصرية كانت ماثلة في ذهن كل مواطن مصري والتي بيّنت له عن قدرته على التغيير.

إليكم بعض الأرقام عن الواقع المعيشي والاقتصادي في مصر.

يعيش ٤٠٪ من المصريين تحت خط الفقر، وقد وصلت نسبة التضخم في الأسعار إلى حدود الـ٢٠٪ في سنة ٢٠٠٨، وهي بالتأكيد استمرت بارتفاعها عن هذه النسبة. أما ترتيب مصر في مؤشر نسبة التضخم فهو ١٣٦ بين ١٣٩ دولة. سعر كيلو اللحمة ١٠٠ جنيه (الدولار الأميركي = ٦ جنيه)، مما يوازي نصف مرتب عامل مصري.

في عام ٢٠٠٨، وصلت نسبة البطالة إلى حوالي ١٥٪ وهي طبعاً بازدياد لغياب أي سياسة حكومية تستهدف التخفيف منها. بل على العكس، فإن سياسات الخصخصة ما فتئت تزيد من أعداد العاطلين عن العمل بالإضافة إلى اعتماد قانون العقود المؤقتة في القطاع الحكومي (الذي يعتبر أكبر قطاع وظيفي في مصر) وإغلاق باب التوظيف منذ عام ٢٠٠٥.

تقع مصر في المرتبة الـ١٠٦ من بين ١٣٩ دولة في مؤشر فعالية قوانين الاحتكار. ولا يُخفى على أحد ارتباط الشركات المحتكرة إن في قطاع الإتصالات مثلاً أو الحديد (التي يملكها أحمد عز) بآل مبارك.

بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الفساد يضع مصر في المرتبة ١١١ بين ١٣٩ دولة، و٣٩٪ من السكان محرومون من الصرف الصحي. كما أن نسبة الإنفاق على التعليم لا تتجاوز ٣،٧٪ من الناتج القومي (٢٠٠٧)، أما مؤشر جودة التعليم فيضع مصر في المرتبة ١٣١ من بين ١٣٩ دولة.

هذا في وقت تشكّل فيه الضرائب ٤٢٪ من الدخل القومي، و٦٠٪ منها يتحملها المواطن العادي، بينما أغلب النواب هم من رجال الأعمال،.والمصريون يطلقون على الحكومة الحالية تسمية حكومة رجال الأعمال.

الإحتجاجات مقدمة للثورة:

هذا لا يعني أن الوضع الإقتصادي أو المعيشي المتردي يؤدي بشكل مباشر أو أوتوماتيكي إلى اندلاع ثورة، لكن المراقب للشأن المصري يلاحظ تطور الحركة الاحتجاجية في مصر والتي انتزعت رويداً رويداً مساحة حرية من النظام وذلك منذ سنة الـ٢٠٠٠ مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية والمظاهرات التي رافقتها في مصر والتي جوبهت بقمع شديد من قبل النظام، تلاها اجتياح العراق في ٢٠٠٣ وعندها شهد ميدان التحرير حشوداً قاربت مئات الآلاف مناهضة للاحتلال الأميركي. وكان عام ٢٠٠٥ مع حركة كفاية ومعركة التغيير الديموقراطي المطالبة بإصلاحات سياسية وإلغاء قانون الطوارئ والتي تلتها حركة القضاة.

ومع خفوت نجم كفاية، ظهرت الحركات العمالية في ٢٠٠٦ مع إضراب عمال غزل المحلة الشهير، والذي كان بداية لكرة ثلج إجتاحت المصانع فخرج الآلاف من العمال كرد على سياسات التكيف الهيكلي وبرنامج الخصخصة وللمطالبة بوضع حد أدنى عادل للأجور، فشهد عام ٢٠٠٧ وحده أكثر من ٣٠٠٠ إضراب واحتجاج عمّالي.

ولم يقتصر القطاع الحكومي على هذه الاحتجاجات، فأعلن موظفو الضرائب العقارية عن تأسيس أول نقابة مستقلة عن التنظيم النقابي الرسمي الأصفر عام ٢٠٠٨ بعد إضراب استمر ١٢ يوماً.

الثورة في مصر لم تأتِ من عدم أو من فراغ، بل هي نتاج لسنوات من النضال ومواجهة النظام التى إنتزعت خلاله الجماهير حق التظاهر بالقوة وحق التنظيم على الرغم من القمع الأمني وقانون الطوارئ.

هذه هي المفارقة الأولى لأحداث الثورة الجارية الآن، حيث ترفع الجماهير شعاراً راديكالياً جداً لا يقف عند إسقاط مبارك بل تسعى لإسقاط نظامه ككل. استمرت المظاهرات حتى بعد إعلان مبارك تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس وقبل ذلك تشكيل حكومة جديدة بنفس الوجوه والمصالح. هذا الأمر زاد من غضب الجماهير التي اعتبرت هذه الخطوات كمناورة من قبل النظام للالتفاف على مطالب الشعب وكسب الوقت. ولكل المنادين اليوم بتوقف الثورة المصرية في منتصف الطريق نذكّرهم بمقولة تاريخية رفعها الطلاب الفرنسيون في ١٩٦٨: "الذين يصنعون أنصاف ثورات لا يفعلون شيئا سوى حفر قبورهم".

كيف بدأت الثورة؟

سبق الثورة الإعلان عن يوم للغضب في ٢٥ يناير من قبل شباب على موقع فايسبوك. ولكن تبنى الدعوة من قبل مجموعات وحركات سياسية وشبابية خططت للتحركات هو ما ساهم بدرجة كبيرة في نجاح يوم الغضب. وكانت هناك تلك العلاقة بين الفعل السياسي الواعي والاستجابة العفوية من الجماهير. فالشباب اختاروا الأماكن التي بدأوا منها مظاهراتهم يومي ٢٥ يناير و٢٨ يناير، وأحاطوا الأمر بسرية جعلت من تحركاتهم ناجحة، وهو ما سمح باستجابة الجماهير. وانطلق الأمر بعد ذلك، فالجماهير أخذت زمام الفعل.

في اليوم المنتظر، بدأ الشباب في التجمع في الشوارع الرئيسية لبعض المناطق الشعبية في إمبابة وبولاق الدكرور وشبرا... شبرا شهدت في اليوم الأول عدة مظاهرات حاولت القوى الأمنية تفريقها لكنها كانت تعيد تجميع نفسها. بدأ الشباب بإطلاق شعارات "يسقط يسقط حسني مبارك" وبدأت الناس تنضم اليهم تباعاً وعند الرابعة من بعد الظهر توجهت المظاهرات من هذه الأحياء لتصب كلها في ميدان التحرير حيث وصل العدد في اليوم الأول إلى حوالي ٢٥٠٠٠ وكانت المرة الأولى الذي يردد فيها المتظاهرون شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي أصبح الشعار الموحد للثورة.

ارتبك النظام لأنه، كقوى المعارضة التقليدية، لم يكن يتوقع هبة جماهيرية. وعمل على تفريق الجماهير عند الساعة ١٢:٣٠ ليلاً بإطلاقه أربعين قنبلة مسيلة للدموع

ورصاص مطاطي. وسبق هذا مواجهات بالحجارة والعصي بين المحتجين والشرطة لدى توجههم لمجلس الشعب.

منذ هذا اليوم لم تعد مصر هي مصر. ولم يعد إحساس المصري بنفسه هو ذاته. فانكسر حاجز الخوف والإحساس بعدم القدرة على التغيير التي عمل النظام جاهداً على زرعها في نفوس المواطنين طوال ٣٠ سنة من حكم الطوارئ.

مشاركة الأقباط، تحوّل مهم

ما بدأ بثورة للشباب ناشطين سرعان ما توسع ليشمل قطاعات اجتماعية أخرى لينضم إليها قطاع واسع من الطلاب ومن العاطلين عن العمل والعمال والفلاحين من محافظات بعيدة عن القاهرة . ذلك بالإضافة إلى حضور قوي للنساء وللأقباط.

أهمية هذا الموضوع هو أنه من المرات النادرة التي يخرج بها الأقباط في مصر عن نطاق الكنيسة ليشاركوا باحتجاجات أوسع مطالبة بتغيير النظام. كما أقاموا قداسهم يوم الأحد (٦ فبراير/شباط) بالميدان وشاركهم فيه مسلمون من المعتصمين. كما قام الأقباط بحماية ظهر المسلمين أثناء صلواتهم وخاصة في أيام هجمات البلطجية وميليشيات الحزب الوطني. - ولعب شيوخ الأزهر وأئمة المساجد المشاركون في الاعتصام دوراً حاسماً في تحفيز المعتصمين على الاستمرار والدفاع عن أنفسهم وعن "ميدانهم"، وخاصة في يومي الأربعاء والخميس حيث شهدا هجمات شرسة من ميليشيات الحزب الوطني.

أما المرأة المصرية فيُنظر إليها خلال الإحتجاجات كشريكة في الكفاح لا كعبء على الحشد.

شباب الثورة

عمدت الحكومة أولاً إلى إعتماد سياسة العنف المباشر، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى انكفاء الجماهير بل زادهم إصراراً. ولما عمدت الحكومة الى إطلاق العنان لبلطجيتها رد الناس بتنظيم أنفسهم داخل الأحياء السكنية لحماية ممتلكاتهم وأرواحهم في ما عرف بـ"اللجان الشعبية". هذا التكتيك التنظيمي هو الذي أعاد الطمأنينة للناس لتعود الى الشوارع.

منذ الأيام الأولى للمظاهرات في ميدان التحرير بدأ المتظاهرون بتشكيل لجان يعود إليها الفضل في استمرار الاعتصام في الميدان: منها لجنة للتنظيف ولجان للتفتيش وتأمين المظاهرات ولجنة الأمانات أو المفقودات ولجان طبية ولجنة إعلامية وتم نصب شاشات عملاقة لمتابعة الأخبار وكان لافتاً حجم التكافل الاجتماعي عبر مشاركة الناس الأطعمة والمياه والأغطية.

ولما أحسّت الجماهير أن هناك محاولات للالتفاف على مطالبها والمساومة عليها مع النظام من قبل بعض الأحزاب التي تدّعي المعارضة، عمدت الى تشكيل "أئتلاف شباب ثورة مصر" الممثل الشرعي للمتظاهرين والناطق باسمها. وهو ائتلاف بين ٦ كتل رئيسية شاركت منذ البداية بالإعداد والتجهيز ليوم ٢٥ يناير ثم استمرت طوال الأيام الماضية في انخراطها مع الجماهير في ثورتها، وهذه القوى هي: حركة ٦ إبريل - حركة شباب العدالة والحرية - حملة طرق الأبواب (حركة قامت بجمع توقيعات لتعديل الدستور) - الحملة الشعبية لدعم البرادعي - شباب حزب الجبهة الديموقراطية - شباب الإخوان. واختار الائتلاف ١٢ شاب من شبابه ليعبّر عنه.

هذه خطوة شديدة الأهمية لخلق بؤرة يمكنها أن تعمل وسط الميدان بنشاط ودأب لكي تصبح قيادة حقيقية ومعبرة عن الجماهير في الميدان وفي باقي محافظات مصر. والمطالب التي يرفعها الائتلاف هي هي المطالب التي يطالب بها ثوار مصر وهي: ١- رحيل مبارك، ٢- حلّ مجلسي الشعب والشورى، ٣- نقل السلطة لحكومة انتقالية مؤقتة، ٤- إنشاء جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، ٥- إلغاء حالة الطوارئ، ٦- محاكمة المسؤولين عن الفساد وعن الجرائم التي ارتكبت ضد المتظاهرين في الأيام الماضية وعلى رأسهم وزير الداخلية السابق حبيب العادلي.

وتم تعليق لافتة بطول بناية كاملة تُشرف على ميدان التحرير تحوي مطالب الثورة كما اتفق عليها الجماهير. الجماهير هتفت بالموافقة على كل مطلب من هذه المطالب، وبالنسبة لها هذه هي الترجمة العملية لمطلب "إسقاط النظام".

بعض الأمور التي تتهدد الثورة

- هنالك أهمية لخلق تكتيكات جديدة حيث أن التمترس في ميدان التحرير وحده بدأ يصبح أمراً عادياً ولا يشكل ضغطاً على النظام. لذلك هناك خطر الركود عبر عدم التوجه إلى المؤسسات كالإذاعة والتلفزيون الحكومي أو القصر الرئاسي وبالتالي المراهنة على تضييق الخناق على المتظاهرين في ميدان التحرير.

- الالتفاف على المطالب من قبل قوى معارضة عبر مساومتها على بعض الإصلاحات الجزئية التي لا ترقى إلى مطالب الثوار الراديكالية فالمفاوضات التي بدأت مع النظام المصري، هي مثال واضح على كيفية تعاطي الإنتهازيين مع الثورات الشعبية النظيفة. وهو أمر ليس بجديد أبداً، فكل هذه الأحزاب التي تفاوض الآن لديها تاريخ حافل بالإنتهازية.

- ائتلاف شباب ثورة مصر اتخذ موقفاً الآن، وخاصة مع تكالب قوى المعارضة على التفاوض والحوار مع عمر سليمان، الموقف هو "لا تفاوض قبل رحيل مبارك"، وهو الموقف الذي يتبناه ثوار مصر في كل المحافظات، وهناك محاولات حثيثة لكي يصبح الائتلاف ممثلاً حقيقياً للمعتصمين عن طريق محاولة مدّ جذور قوية له وسط المتظاهرين والمعتصمين. والائتلاف رغم أنه تم تشكيله بالأساس من مجموعات وحركات سياسية بعضها ليبرالي قد يميل للمهادنة إلا أن ضغط الجماهير من الأسفل سيدفع الكل لعدم المهادنة، ومن يحيد عن موقف الجماهير سيطيح بنفسه كما هو الحال مع قوى تتفاوض مع النظام دون وجود حقيقي في الشارع. وهناك محاولة لخلق جبهة لليسار المناضل للاستفادة من الحالة الجذرية العامة الآن ومحاولة تعميقها وتأطيرها والدفع يساراً.

أخيراً، يوجد الكثير بعد لأقوله عن الثورة المصرية. وأنا كلي ثقة بأنها ستنجح بتحقيق مطالبها المشروعة ولهذا هي بحاجة إلى دعمنا، دعم كل أحرار العالم الطامحين للعدالة والحرية. النساء والرجال والشباب والعمال في مصر يعلّمونا درساً كبيراً في الإنسانية والمقاومة الشعبية والإصرار والبطولة ويرسمون بنضالهم خطى لمستقبلنا كلنا. سيذكر التاريخ كيف أن الشعب المصري وقف ليواجه الديكتاتورية بكل شجاعة بثورة شعبية فعلية لا بثورة ملونة بألوان التمويل الأجنبي. ثورة متى تنجح، ستكون الضربة الأولى في نعش الأنظمة العربية كلها، فمثلما قال لي صديق تونسي: "مصر حركتها تونس ولكن بقية البلدان العربية لا تحركها الا مصر".

جمهورية التحرير:

سأختم بقراءة بعض ما جاء في رسالة أرسلها إليّ الصديق والصحفي الناشط مصطفى محيي أقرأها بعد موافقته وهي رسالة بتاريخ ٥ شباط:

"بالأمس معنوياتي ارتفعت جداً بعدما شاهدت مئات الآلاف يحتشدون ثانية في ميدان التحرير وفي مختلف المحافظات، علمت أن الإعلام الحكومي والموالي للنظام ربما نجح في خصم جزء لا يستهان به من التأييد والدعم الذي نلقاه من الشارع ولكنه لم ينجح في القضاء كليا عليه، مازال قطاع كبير من الجماهير يصر على استكمال المشوار للنهاية.

"شاهدت بالأمس مشاهد جعلتني على وشك البكاء يافرح، هذه البلاد تولد من جديد بالفعل، سمعت أروع خطبة جمعة في حياتي، خطب الجمعة غالباً ما تكون شديدة الرجعية والتخلف. بالأمس في ميدان التحرير خطيب الجمعة كان تقدمياً تحررياً، كلماته كلها كانت دعوة للاستمرار في التحرر، كلماته لم تجرَح في أي من الديانات الأخرى، لم يدعُ على اليهود والنصارى كما هي العادة، لم يدعُ لنصرة الإسلام، بل دعا إلى أن تنتصر مصر وأن يظل المصريون أحراراً أقوياء وأن يثبتهم الله على خطاهم نحو الحرية والكرامة والعزة، قال للمتظاهرين أنني أرى فيكم الآن أخلاق محمد والمسيح. كانت كلمته عظيمة.

"شاهدت شيوخاً من الأزهر يستمعون معنا لأغاني الشيخ إمام ويرددونها. الحشد يتعامل مع السيدات في الميدان باعتبارهن شريكات في الكفاح ولسن عبئاً عليه، يرحبون بهم وفي تصرفاتهم: إحساس بطبيعية وجودهن. الكل يقبل بالآخر برحابة صدر وإيمان حقيقي بحرية الكل في التواجد والتعبير.

"إنها بحق جمهورية التحرير الجديدة.

"سننتصر.. صرت على ثقة أكبر من ذلك، عمر سليمان غبي لأنه يفكر في الأمر بمنطق رجل الأمن فحسب، ولا يكترث للخسائر الاقتصادية التي يتكبدها نظامه، والتي ستجبره في نهاية المطاف على التراجع خطوات وخطوات.

"سننتصر.. رغم القمع والتهديدات التي تزداد يوماً بعد يوم.. المخابرات في الشارع الآن، المخابرات هي من يتجسس على مكالماتنا وهي من يضع قوائم الاعتقال.. ولكني لم أعد أهتم.. فمهما فعلوا لن يتمكنوا من اعتقال الشعبَ كلّه". ■

كي لا تنجح صنائع بن علي في إجهاض الثورة الشعبية في تونس

بيان صادر عن: المنتدى الاشتراكي (لبنان) - مركز الدراسات الاشتراكية (مصر) - أنصار المناضل-ة (المغرب)

لم يكن النصر العظيم، الذي حققته الجماهير الشعبية الواسعة في تونس على دكتاتورية زين العابدين بن علي، ليكتسب أهميته فقط من كونه أنهى ٢٣ عاماً من القمع الفظ والاستغلال والنهب والقهر لتلك الجماهير، بل أيضاً لأنه ألقم حجراً كبيراً لأوساط واسعة من المثقفين المنتقلين، في العقود الأخيرة، إلى أحضان اليمين الرأسمالي الرجعي، والذين سمّموا أفكار جموع كثيفة من الناس بما أشاعوه، ولا يزالون، من اليأس، بصدد قدرة كادحي هذا العصر ومعذّبيه على إعادة الاعتبار لمقولة الثورة، عبر نجاحهم في صناعتها.

لم يكن النصر العظيم ، الذي حققته الجماهير الشعبية الواسعة في تونس على دكتاتورية زين العابدين بن علي، ليكتسب أهميته فقط من كونه أنهى ٢٣ عاماً من القمع الفظ والاستغلال والنهب والقهر لتلك الجماهير، بل أيضاً لأنه ألقم حجراً كبيراً لأوساط واسعة من المثقفين المنتقلين، في العقود الأخيرة، إلى أحضان اليمين الرأسمالي الرجعي، والذين سمّموا أفكار جموع كثيفة من الناس بما أشاعوه، ولا يزالون، من اليأس، بصدد قدرة كادحي هذا العصر ومعذّبيه على إعادة الاعتبار لمقولة الثورة، عبر نجاحهم في صناعتها.

إن الغضب الشعبي، الذي شمل شتى أرجاء تونس، وتفجّر في مدنها وأحيائها، إلى حد إثارة الهلع الشديد لدى أحد أعتى طغاة منطقتنا، بحيث بادر إلى الفرار مع أفراد عائلته وأصهاره وأقرب المقربين إليه، هذا الغضب يكشف حقيقة لم ينفك يؤمن بها الثوريون، وهي أن الصراع الطبقي حافل بالمفاجآت، وأنه قد يذهل «الراسخين في العلم» بما يحمل به من إمكانات التغيير.

بيد أن ما حصل إلى الآن ليس نهاية المطاف، ذلك أن النظام المترنح في تونس يحتفظ بقدرات حقيقية على الصمود، مراهناً سواء على آلة قمعه التي لا تزال سليمة نسبياً – وإن كانت تلقت ضربات قاسية من إرادة القتال لدى الجماهير الشعبية العزلاء – أو على أوساط مؤثرة في المعارضة مستعدة للانخراط معه في تسويات مخزية على حساب الدماء الزكية التي سالت في شوارع تونس، والانجازات التاريخية التي حقّقها المنتفضون هناك. هذا فضلاً عن الدعم الذي يتلقاه من الإمبريالية العالمية وإسرائيل، من جهة، وحتى من أنظمة عربية كثيرة، من جهة أخرى، أصابها بالذعر ما شهدته من بطولات لدى أهلنا في تونس، لا بد من أن تكون لها ارتدادات شعبية كبرى، لاحقاً، في شتى أرجاء المغرب الكبير والوطن العربي ككل.



لذا، ولكي لا تنجح فلول النظام المتهاوي في مساعيها لتثبيت سلطة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، عبر صنائع فعليين للطاغية الهارب، من أمثال فؤاد المبزّع ومحمد الغنوشي، وما يجري الإعداد له من انتخابات رئاسية زائفة لاحقة، على أساس القوانين الانتخابية الفاسدة نفسها، التي أنتجتها مرحلة بن علي، ومن تشكيل حكومة من رموز النظام المذكور، مطعّمة ببعض الانتهازيين في المعارضة، المتهافتين على موقع لهم في سلطة تنتظر من يوجّه إليها رصاصة الرحمة لتسقط إلى الأبد، نقول، لكي لا ينجح ذلك، لا بد من خلق شروط استمرار الثورة التونسية، ومنع مصادرتها من جانب القوى الطبقية البرجوازية المحلية المتضررة منها، والحاظية بأقصى الدعم من سادتها وحلفائها في الغرب الإمبريالي، كما في المغرب الكبير والمنطقة العربية ككل.

ولأجل ذلك، يعتقد موقعو هذا البيان، من المغرب الكبير وبلدان عربية شتى، أن ثمة مهامّ أساسية يجب أن يضطلع بها، من دون إبطاء، كل الثوريين والديمقراطيين الحقيقيين هناك، فضلاً عن الأدوات النقابية (وفي مقدمتها الاتحاد العام للشغل)، والأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية المناهضة للنظام القائم، وممثّلون أصيلون للفلاحين المفقرين والعمال الزراعيين، واللجان التي تشكلت في الأيام الأخيرة دفاعاً عن الشعب وثورته، في مواجهة العصابات التي أطلقها النظام لأجل القتل والنهب والحرق والاعتداء على الأملاك العامة، كما الخاصة.

هذه المهام هي الآتية:

١. القطع الكامل مع رموز السلطة الحالية ومؤسساتها، وتشكيل حكومة ثورية مؤقتة، تضم ممثلين عن القوى المذكورة أعلاه، وتحضّر لانتخاب جمعية تأسيسية، في مهلة أربعة أشهر من الآن، تضع دستوراً جديداً يضمن الجمع بين مبادئ كل من الديمقراطيتين السياسية والاجتماعية، ويتم انتخابها من كل أبناء الشعب، رجالاً ونساءً، على أساس التمثيل النسبي، والنزاهة والشفافية الكاملتين، بعد إتاحة المجال لنقاش شعبي واسع، وتنافس ديمقراطي فعلي للبرامج والتوجهات،على أن يتم بعد ذلك عرض مشروع الدستور على استفتاء شعبي لإقراره.

٢. مبادرة هذه الحكومة التي يجب أن تحظى بصلاحيات انتقالية واسعة، وبتمثيل شعبي حقيقي، إلى اتخاذ الخطوات العاجلة التالية:

أ- إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح كل المساجين السياسيين فوراً، وإشاعة أوسع الحريات الديمقراطية، عبر إقرار حق الشعب التونسي في التعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر والاحتجاج والإضراب، من دون قيد أو شرط.

ب- إعلان انعدام أي صفة شرعية لرئاسة فؤاد المبزّع ولحكومة محمد الغنوشي، وحل البرلمان المنتخب في ظل سلطة بن علي البائدة.

ج- حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ومصادرة مقراته وممتلكاته، وإحالة كل رموزه الضالعة في القمع والفساد إلى المحاكمة، بعد مصادرة الأملاك والثروات التي نهبتها من الأموال العامة، فضلاً عن استصدار مذكرات توقيف بحق بن علي وكامل أقاربه وحلفائه الهاربين، ومصادرة أملاكهم، والعمل على استعادة الأموال التي هرّبوها إلى الخارج. على أن يتم اعتماد الرقابة العمالية على إدارة الأملاك المصادرة.

د- حل كل المؤسسات القمعية والمخابراتية، ولا سيما الحرس الرئاسي وميليشيات النظام، وجزء أساسي من أجهزة الشرطة والأمن الداخلي الضالعة في القمع وأعمال القتل والتعذيب والاعتداء على الناس وحقوقهم.

ه- إعادة تأطير الجيش الحالي بصورة جذرية، في إطار تعبئة مكثفة بين جنوده وضباطه الصغار، بوجه أخص، بحيث يصبح بقيادة أشخاص معروفين بنزاهتهم ووطنيتهم وعدم مشاركتهم في المجازر، وأعمال القمع بحق الجماهير الشعبية، وبحق الرموز السياسية الجذرية المعارضة للنظام. على أن يكون هؤلاء القادة، من شتى الرتب، يحظون بثقة الجنود، مع إتاحة المجال أمام هؤلاء الأخيرين للتعبير عن مطالبهم الحقّة وتلبيتها.

و- إلغاء كل مظاهر عسكرة الجامعة والمؤسسات التربوية الأخرى، وإطلاق الحريات النقابية في قطاع التعليم.

ز- ملاحقة كل رؤوس وأفراد العصابات المشبوهة، التي مارست نهب الأملاك العامة (والخاصة)، بعد فرار بن علي، ومحاكمتهم، وإنزال أقسى العقاب بهم.

ح- إلغاء القوانين الانتخابية الحالية، ووضع مراسيم حكومية بقانون انتخابي ديمقراطي مؤقت، يتم على أساسه تنظيم الانتخاب إلى الجمعية التأسيسية.

ط- إعادة تأميم كل القطاعات والشركات والمؤسسات التي سبق أن خصخصها بن علي، سواء امتلكها توانسة، أو شركات أجنبية، وقطع كل علاقة بتوجيهات البنك وصندوق النقد الدوليين، ومن ذلك التخلي جذرياً عن إجرآت ما سُمّي بالتصحيح الهيكلي، التي أدت إلى المزيد من إفقار الشعب التونسي ونهب المال العام. فضلاً عن وقف تسديد الديون الخارجية، واعتبار كل الاتفاقات التي سبق أن وقّعها الطاغية بن علي مع الإمبريالية لاغية.

ي- خفض الأسعار بصورة لافتة، وخفض الضرائب على جميع الشرائح الشعبية،وإقرار زيادة موحدة ،دفعةً واحدة، في أجور كل العمال والمستخدمين، والموظفين، تعادل نصف أجر العامل المتوسط، واعتماد السُلّم المتحرك للأجور، ووضع سياسة جذرية لامتصاص البطالة، من ضمنها تعويض كافٍ عنها يتم تمويله من الضرائب التصاعدية على الدخل، كما على الثروة، وأعمال البورصة، وشتى الصفقات المالية، ولا سيما على أرباح الشركات المحلية والأجنبية العاملة في تونس. فضلاً عن اعتماد ضمان اجتماعي متقدم يشمل قضايا العمل والصحة والتعليم، والشيخوخة، وغير ذلك من المسائل التي يتوفر على أساسها العيش الكريم لجميع المواطنين والمواطنات، وتحل في آن معاً مشكلة ما يسمى الهجرة غير الشرعية، وما يلازمها من ضحايا الانتقال غير الآمن بواسطة ما بات يُعرف بمراكب الموت.

ك- وضع أسس إصلاح زراعي جذري يتم بواسطته توزيع كل المُلكيات التي يجب ان تُصادَر من عائلة الدكتاتور الهارب ، وأصهاره وأزلامه،في حزب التجمع الدستوري وخارجه،ونسبة عالية من ممتلكات أصحاب الأرض الكبار- في إطار تحديد واضح للحد الأقصى للملكية الزراعية- على الفلاحين المفقرين ،والذين بلا أرض.

ل- الوقف الفوري لكل أعمال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومحاكمة المسؤولين عنه بتهمة الخيانة.

م- فضح محاولات التدخل الأجنبي، بشتى أشكالها، وتعبئة الجماهير التونسية ضده، وتنظيمها لمواجهته.

ن- إطلاق إسم الشهيد محمد البوعزيزي على أكبر ساحة في وسط العاصمة تونس، واعتباره بطلاً وطنياً، يتم الاحتفال بذكراه في كل عام، في اليوم الذي استشهد فيه.

هذا وبمقدار ما يتلاقى كل الوطنيين والثوريين، من شتى الاتجاهات والمنظمات السياسية والنقابية، حول هذا البرنامج ويبادرون إلى تطبيقه، فيما هم يستنهضون روح المبادرة والثورة التي لا تزال حارة وحية لدى المنتفضين، ويعبئونهم حوله، بمقدار ما سيتم إفشال كل محاولات البرجوازية التونسية، وأسيادها وحلفائها في الخارج، لإجهاض الثورة التونسية، التي قد يمتد لظاها عندئذ ليشمل أقطاراً عربية عدة، ويمهد لخلق شروط تحوُّل جدي مغاربي وعربي شامل نحو الاشتراكية.

وبالتالي، فإن واجب كل القوى الثورية والديمقراطية والوطنية، في كامل الوطن العربي والمغرب الكبير، أن تمد يد العون بشتى أشكاله، المادية والمعنوية، إلى أهلنا المنتفضين في تونس، ولا سيما عبر السعي، بمختلف الوسائل، لإفشال كل محاولات حكومات بلدانها لإنقاذ بقايا نظام بن علي.

المجد لشهداء الثورة التونسية والنصر للشعب الذي أراد الحياة!! ■

"قطارات متوقفة، طائرات مسمّرة على أرض المطارات، مراكز الخدمات مقفلة، النفايات مجمعة في الشوارع، الجامعات والثانويات مضربة، دروس ملغاة، زحمة سير في المرافئ. ففرنسا تعيش ١٠ أيام من إضراب شبه عام ضد إصلاح نظام التقاعد. فالعمال يثبتون أن لا شيء يتحرك في بلدهم إلا بفضل قوة عملهم. بعد عدة إضرابات لمدة ٢٤ ساعة، (٧ من بداية شهر حزيران) شارك فيها ملايين من المضربين والمعتصمين (٣،٥ مليون في بعضها). الاندفاعة جاءت من القاعدة، وبعض المدن (كمرسيليا) قررت عدم انتظار أوامر النقابات الطيعة. اليوم، كل شيء يبدو ممكنا، المرور بالقوة، وتسيير المرفق العام من قبل الشرطة على العودة إلى العمل، والاعتقالات الجماعية للطلاب، كما انتصار الحركة الاجتماعية..." (غريغوري شامبا- سي أن تي- فرع التربية)

إضراب عام في فرنسا:
ليست سوى البداية، فلنتابع المعركة

بنجامين لورمي* (ترجمة نضال مفيد)

خلال الجمعيات العمومية، يُشبِّه عدد كبير من الناشطين الحركة المناهضة لإصلاح نظام التقاعد لعام ٢٠١٠ لحراك عام ١٩٦٨ أو عام ١٩٩٥. في الحقيقة نحن أمام تعبئة لا مثيل لها لناحية وتيرتها وأمام ترسخ سياسي لا سابق له. نادراً ما شهدنا على إضراب يوقف العمل في كل القطاع الصناعي والإدارات الرسمية. فعمال القطاع العام يشبكون أيديهم بأيدي عمال القطاع الخاص في المظاهرات من أجل إجبار الحكومة على التراجع عن سياساتها الصارمة.

٣،٥ مليون عامل مضرب

خلال ٨ أيام من إضرابات في مختلف القطاعات المهنية، فإن أعداد العمال والطلاب هي من واجه السياسة النيوليبرالية لساركوزي. في الواقع بإمكاننا الحديث عن بسالة، من أجل وصف إصرار المضربين على الحفاظ على استمرارية الإضرابات. فالصدقية في التحرك أقنعت عددا أكبر من العمال على المشاركة في المظاهرات.

تعرض الطلاب وعمال المصافي النفطية إلى حملة قمع لا سابق لها، أكثر من ١٥٠٠ معتقل، بعض الطلاب جرت محاكمتهم ومنهم من دخل السجن.

فهناك طالب من مدينة مونتروبل (ضاحية باريسية) جرح في عينه بفعل إصابته بفلاش بول حيث كان وزملاؤه في المدرسة يغلقون مدخلها بشكل سلمي. طالب آخر تعرض لكسر في جمجمته إثر إصابته بقنبلة مسيلة للدموع. كما هدد رجال الشرطة عمال المصافي بالسجن لمدة ٥ سنوات في حال لم يعودوا إلى عملهم... في فرنسا، سلطة الأغنياء تقمع العمال: إنها ديمقراطية CAC ٤٠ (البورصة في فرنسا)!

الوحدة النقابية من القاعدة حتى القمة

المظاهرات في فرنسا كانت فاعلة لأن مختلف الاتجاهات النقابية دعت إليها. فرفض الحكومة فتح مفاوضات بسيطة (حيث تدّعي النقابات المعتدلة بأنها حققت نصراً ما للعمال) سمح بوحدة نقابية من القمة حتى القاعدة. فتشكلت جبهة موحدة حيث تعلّم العمال من خلال التحرك على النضال المشترك والديمقراطية.

وبعد نجاح إضراب ٢ تشرين الأول كماً ونوعاً، حيث شارك فيه أكثر من ٢ مليون عامل، عمال سكك الحديد والاتحاد العمالي وسود (نقابة) في قطاع النقل دعوا إلى إضراب قابل للتجديد ابتداء من ١٣ تشرين الأول. في اليوم هذا، نزل أكثر من ٣،٥ مليون شخص إلى الشارع ليعبّروا عن دعمهم للعمال عبر تحقيقهم معاً إضراباً متيناً. وقرر عمال مصافي النفط خلال الجمعيات العمومية الإضراب، ودخل الطلاب بعد عدة أيام المعركة.

المعركة الأساسية بنيت داخل مصافي النفط من النقابات الناشطة هناك، خاصة وأن حراكها هذا يأتي بعد الإضراب العام المنصرم إثر صرف عدد كبير من العمال في شركة توتال. فظروف العمل السيئة، والنقص في اليد العاملة والخوف من البطالة كانت الدافع لمشاركتهم في الإضراب للسنة الحالية. وكان السلاح الوحيد أمام الحكومة هو باعتمادها على القوة الشرسة. ولكن دعم جيران المصانع حيث شاركوا في إغلاقها شجع كل العمال على المشاركة في الإضراب. في مصنع توتال في غران بوي، نسبة المشاركة في الإضراب ارتفعت من ٦٠٪ إلى ٩٨٪ عقب محاولة الشرطة لتفريق المتظاهرين والمضربين. اليوم، القمع الممارس من قبل ساركوزي هو الرابح لأنه أجبر العمال على العودة إلى عملهم. لكنه فوز مكلف، لأن القمع طاول الجميع ولأن العمال تلقوا درساً لن ينسوه عن ديمقراطية الرأسمالية.

ليست سوى البداية، فلنتابع الصراع!

طرحت مسألة عدم شرعية سلطة الحكومة على بساط البحث في الحركة الحاصلة على الأرض. يوم الأربعاء ٢٧ تشرين الأول، وافق البرلمان على مشروع قانون لإصلاح نظام التقاعد ولكن الغضب بقي عميقاً لدى العمال وخاصة عند الطلاب. فساركوزي أصبح مبغوضاً من كل الناس في فرنسا.

الحزب الإشتراكي، الحزب الشيوعي والخضر أنقذوا الحكومة من خلال إغراق التظاهرات بشعارات تدعو إلى التصويت لصالح اليسار في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢، فتخلوا عن إمكانية قد تكون تاريخية لإسقاط حكومة فييون الغارقة بقضية فساد مع ليليان بوتانكور صاحبة شركة لوريال. أما الحزب الجديد المناهض للرأسمالية فكان الطرف الوحيد

الداعي لإسقاط ساركوزي فانضم عدد كبير من الطلاب والعمال إلى صفوفه. الإدارات النقابية قررت الاستسلام عقب الموافقة على مشروع القانون من خلال إقتراح التفاوض على شروط توظيف الشباب. كما أجبرت النقابات بفعل غضب قاعدتها على الدعوة إلى إضرابين في ٢٨ تشرين الأول و٦ تشرين الثاني. ولكن تراجع نسبة المضربين في سكك الحديد (٣٠٪) وبين عمال مصافي النفط (٥ مصانع مضربة على ١٢)، يسمح بالقول بأن الحكومة فازت في المعركة، على الرغم من استمرار الحراك الطلابي ولكن بمستويات ضعيفة.

دروس ينبغي تعلمها...

ما كان ينقصنا في الإضراب، هو مجموعة من الناشطين المحليين تكون قادرة على كسر البيروقراطية النقابية التي تسعى إلى مصادرة المظاهرات عوض العمل على توسيعها. كما كان ينقصنا تيار جماهيري مناهض للرأسمالية بإمكانه ترجيح الكفة بمواجهة السلطة الأيديولوجية للإشتراكية الديمقراطية. هذه الحركة علينا يجب بناءها.

حتى لو خسرنا، ولكننا حافظنا على كرامتنا. العمال في فرنسا تعرضوا لخسارة لكنهم لم يستسلموا. فتشكلت المجموعات الناشطة في مؤسسات لم تشهد في السابق أي تحرك. أصبح العمال أكثر إدراكا حول طبيعة من يتحكم بهم، كما تعلموا درسا حول ديمقراطية القاعدة. الفوز الكبير هو أن الجميع يكره ساركوزي وأرباب العمل، الصراع ضد الرأسمالية لم ينته فهو بدأ للتو، فبوحدة العمال لن يخسروا أبداً!

* طالب علوم اجتماعية في جامعة باريس السابعة، ناشط في الحزب الجديد المناهض للرأسمالية باريس ١٨، وفي منظمة ماركسيين وحدويين.



لندن: الجيل الجديد يتحرّك

سيمون عساف (ترجمة غسان مكارم)

شرطي من مكافحة الشغب يدفع تلميذة في الخامسة عشرة من عمرها. بالرغم من حجمها الصغير، تثبّت في مكانها وتقوم بدفعه عنها. الشرطة الخيّالة تهجم على الحشد. يتجنّبهم آلاف من المراهقين ويحيطون بثلاثة من الأحصنة. تفشل المحاولات الجامحة للشرطة لضرب الطلاب بالهراوات، فأهدافهم صغيرة جداً، أصغر من أن يدركها الخوف.

خلفي، طالب جامعي من الواضح أنّه ينتمي للطبقة الوسطى العليا، يوبّخ أحد رجال الشرطة فينضمّ إليه تلامذة وتلميذات من إحدى ضواحي لندن المحرومة. تلميذات ما زلنَ في زيهنّ المدرسي، تبدأن بتنظيم حاجز، لكنه لم يصمد كثيراً أمام شرطة مكافحة الشعب ذات التدريب العالي. لكنْ، تم الاستفادة من الدرس سريعاً. بعض الطلاب الأكبر عمراً والذين شارك العديد منهم في التحرّكات ضد الحرب على غزّة العام الماضي، قاموا بتقديم المشورة للمشاركين الجدد. صاح أحدهم، "قفوا وجهاً لوجه أمام الشرطة، ولا تديروا ظهركم لهم".

شبان وشابات يرتدون الكوفيات ومخضرمون جدد من التظاهرات الخطيرة والمستمرّة ضد الفاشية يُرشِدون الأصغر منهم حول أساسيات قتال الشوارع ويقومون بصدّ أي خطوة طائشة ضدَ "الجمهور".

وسط الهتاف والقتال، يقوم تلميذ بطلاء كلمة "ثورة" على حائط إحدى الوزارات، ويرقص بعض زملائه على سطح شاحنة شرطة تمّت السيطرة عليها. وبينما كانت شرطة مكافحة الشغب تحاول المناورة لاعتراضهم، هرول الشباب والشابات نحو وسط المدينة. في طريقهم، هاجموا مقرّ وزارة المالية وقلب مستوعبات النفايات وإشعال محطات الباصات.

يكمن في قلب هذه الحركة الطلابية غضب من تفتيت التربية والتعليم. طلاب الصفوف العليا يحتجّون على إلغاء البدَلات المتواضعة للنقل والكتب. طلاب آخرون احتجّوا على زيادة الرسوم الجامعية ثلاثة أضعاف حيث سيقعون في ديون ستقارب ٦٠ ألف دولار (كان آباؤهم وأمهاتهم قد تعلّموا وتعلّمن مجاناً). حتّى الأسر الميسورة ترى في ذلك الرقم ثمناً باهظاً، خاصة وأنه سيتضاعف مرتين أو ثلاثة إذا أضفنا الأشقاء والشقيقات.

جاءت هذه المشاهد في قلب الحي الحكومي في لندن بعد عشرة أيام على اقتحام الطلاب لمقر الحزب المحافظ وتحطيمه، خلال مظاهرة



http://www.flickr.com/photos/lewishamdreamer/

حشدت حوالي ٥٢ ألف طالبا. يوم التحرك الثاني حشد ١٣٠ ألفاً، وكان يمكن أن يكون أكثر لولا صدّ أبواب المدارس من قبل الإدارات لمنع الطَلبة من المغادرة للالتحاق بزملائهم. التظاهرات الضخمة في لندن قابلتها تظاهرات مماثلة في أنحاء البلاد.

وجد طلاب الجامعات النخبوية أنفسهم في نفس الحركة مع فتيان وفتيات من المناطق الأكثر فقراً وحرماناً. التقاء المصالح هذا لم يكن محض صدفة، ففي الأيام العشرة التي فصلت بين التحرّكات، أرسل طلاب الجامعات وفودا إلى جميع أنحاء مدنهم. هذه السلسلة من لجان الطلاب تعدّت إطار الكلية أو الجامعة الواحدة واستقطبت مندوبين من المدارس والمعاهد والجامعات.

سريعاً، تحوّلت هذه الاجتماعات الحاشدة إلى مركز لتنظيم الحركة، حيث بدأت قيادة سياسية جديدة بالنشوء. الاتحاد الطلابي الرسمي المسيطر عليه من قبل أنصار يمينيين في حزب العمال اختفى ودفع جانباً بعد انفجار التحركات التي لم نرَ مثيلاً لها منذ أجيال. كما حرّضت التحركات حالة معارضة لسياسة التقشّف التي من شأنها تدمير سُبُل معيشة ملايين العمّال والعاملات.

خلال "الأيام الطلابية العشرة" رأينا تحولاً كبيراً داخل النقابات العمالية حيث سيطر اليسار على أكبرها - نقابة عمّال النقل والمصانع والحمّالين في المستشفيات - التي تصل عضويتها إلى مليونَي عامل وعاملة. فقد أعلن أمينها العام الجديد أن الاتحاد بصدد تشكيل "ائتلاف مقاوم" وأثنى على تحركات الطلاب المحتجّين.
أيّدت نقابة أساتذة الجامعات والكليات إضراب الطلاب. في كل مكان هناك دوي غضب. مجموعات من العمال تجمهرت لمشاهدة تطوّر الأحداث على شاشة التلفزيون حيث يمكن سماع الهتافات المتكررة، وتوجّه عدد من الوفود العمالية نحو المظاهرات. كما شوهد الطلاب على أبواب المصانع وفروع النقابات حيث دعوهم إلى التضامن معهم.

إنها حركة عابرة للحدود: البرتغال، إيطاليا، أيرلندا، فرنسا... في أرجاء أوروبا تثير ميزانيات التقشّف الوحشي غضباً جماهيرياً وإضرابات وإضرابات عامة واحتلالات واحتجاجات عفوية صغيرة. ها هو الجيل الجديد يتحرّك.

اللجان الطلابية دعت إلى يوم جديد من الإضرابات. في الوقت نفسه، انخفضت درجات الحرارة بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. جاء الشتاء باكراً وارتفعت أسعار الغاز المستخدم للتدفئة ٢٠٪ وأسعار تذاكر القطارات ٦٪ والضريبة على القيمة المضافة ارتفعت ٢٠٪. الإيجارات سترتفع ٤ أضعاف، استحقاقات البطالة ستنخفض، بالإضافة إلى خسائر ضخمة في وظائف القطاع العام...

عندما اقتحم الطلاب مقر حزب المحافظين، لم يحطّموا النوافذ وحسب، كان بين الركام ولاية الحكومة المنتخبة حديثاً بالإضافة إلى الحجّة القائلة بأنّ البريطانيين لا ينتفضون ضد حكّامهم. ■

نضالات عمالية لبنان

إلى الشارع آب ٢٠١٠

في ٣ آب، نفذ أهالي بلدة شمسطار اعتصاما عند مدخل البلدة، ورفعوا خلاله غالونات مياه وقطعوا الطريق المؤدي الى البلدة بشاحنة كبيرة، احتجاجا على انقطاع المياه عن بلدتهم منذ حوالي ثلاثة أسابيع. واصدر الاهالي بيانا ناشدوا فيه الرؤساء الثلاثة التدخل لـ "تأمين المياه من مصادرها". كما ناشدوا وزارة الطاقة "تأمين نقطة حراسة دائمة من الجيش في مناطق الخلل على الشلال، ومن مصادر المياه في اليمونة على طول الخط حتى لا يتم بيعها بالتواطؤ مع الموظفين في مصلحة مياه اليمونة لري الاراضي".

في ٤ آب، إعتصم موظفو مستشفى جزين الحكومي، الذين يبلغ عددهم ٥٣ بين موظف ومتعاقد، صباح اليوم، أمام مبنى المستشفى إحتجاجا على عدم قبض رواتبهم منذ أكثر من ستة أشهر. ووزع المعتصمون بيانا اشاروا فيه الى انهم اعطوا ادارة المستشفى مهلة محددة حتى يقبضوا رواتبهم كاملة، معتبرين "أن هذه التظاهرة سلمية، وإذا لم يحصلوا على حقوقهم سيقدمون على خطوات تصعيدية".

وفي اليوم ذاته، واصل أهالي عكار احتجاجهم على انقطاع التيار الكهربائي عن قراهم وبلداتهم حيث عمدوا إلى قطع الطرقات الرئيسية بالإطارات المشتعلة والحجارة في مناطق البيرة، أوتوستراد العبدة، طرابلس، وادي الجاموس والشيخ عباس على الطريق الدولية وعند مفترق بلدة بقرزلا على طريق عام حلبا -العبدة. تجدر الإشارة إلى أن تقنينا قاسيا يفرض على عكار منذ ٣ أيام حيث أن مدة التغذية بالكهرباء لا تتعدى الـ٦ ساعات كل ٢٤ ساعة.

كما قام أهالي منطقة البداوي وادي النحلة ودير عمار بقطع الطرقات الرئيسية والفرعية بالإطارات والسيارات القديمة ومستوعبات النفايات إحتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي بشكل متواصل عن منطقتهم. وأطلقوا شعارات منددة بالاجحاف الذي يلحق بهم في توزيع الكهرباء.

كما قطع شباب من منطقة باب التبانة الطريق الدولية التي تربط طرابلس بعكار فسوريا، بالحواجز الحديدية والحجارة والسيارات، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن منطقتهم في شكل واسع.

في ٥ آب، نفّذ أهالي حي الجبل في بلدة جبشيت، النبطية، اعتصاما وسط طريق عام جبشيت - حاروف - عبا، وقطعوها بالحجارة والإطارات المشتعلة، احتجاجا على انقطاع الكهرباء والمياه بسبب احتراق مولد الكهرباء في حي الجبل. وعلى الأثر، حضر وفد من عمال شركة الكهرباء وباشر بإصلاح المولد، فرفع الأهالي الاعتصام.

في ٦ آب، اعتصم عدد من أهالي بلدة جبشيت في الساحة العامة، امام مبنى البلدية، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي وشح المياه في البلدة، فعمدوا إلى قطع الطريق الرئيسية بالإطارات المشتعلة لأكثر من ساعتين. وقد أعيد فتح الطريق بعد اتصالات مع مصلحة كهرباء النبطية التي أرسلت عناصر فنية للاطلاع ميدانيا على أسباب انقطاع التيار الكهربائي. وقد أبلغ المعتصمون باستبدال المحول خلال عشرة أيام.

في اليوم ذاته اعتصم اهالي بلدة حولا الحدودية قرب المدرسة الرسمية، احتجاجا على التقنين القاسي للتيار الكهربائي الذي تعانيه البلدة، بحيث تصل ساعات التغذية في البلدة إلى ساعتين كل ٢٤ ساعة. وتجمع الاهالي بمحاذاة الطريق الرئيسي الذي يربط بلدتهم ببلدتي مركبا وميس الجبل، ثم قطعوها بالاتجاهين.

في ٧ آب، نفذ أهالي قضاءي المنية- الضنية وعكار إعتصاما في ساحة بلدية دير عمار مقابل المعمل الحراري، وذلك إحتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي المتواصل والعشوائي وزيادة التقنين.

في ٨ آب، نفذ عدد من اهالي بلدة البويضة - قضاء الهرمل اعتصاما قطعوا خلاله طريق عام الهرمل - القصر المؤدية الى الشمال بالإطارات المشتعلة والأحجار، إحتجاجا على الإنقطاع المزمن لمياه الشفة عن البلدة. إلا ان الأمور تطورت ووصلت الى حد الإشتباك بالعصي على فتح الطريق وسط تهديد الأهالي باستئناف التحرك في حال عدم الإستجابة لمطالبهم.

في ٩ آب، نفّذ سكان حي البرانية في مدينة بعلبك اعتصاما أمام مدرسة راهبات القلبين الاقدسين وقطعوا الطريق بشكل رمزي، احتجاجا على انقطاع المياه عن الحي. وناشد الأهالي المعنيين تأمين المياه لهم.

في ١١ آب، قطع أهالي بلدة بريتال الطريق الدولي (زحلة - بعلبك) إحتجاجا على عدم تركيب أو تقوية محطة كهرباء بعدما زاد أهالي حي "الزعارير" من ٣٠ منزلا الى ١٤٠ منزلا. ورفع الاهالي يافطات تطالب وزارة الطاقة والمياه بتأمين الكهرباء ومياه الشفة ومحطة كهرباء تتناسب مع العدد الحالي لسكان الحي. وهدد المشاركون بالتصعيد، وملاحقة عمال الصيانة، وقطع الطرق ما لم تنفذ مطالبهم.

في ١٤ آب، نظم الحزب "الشيوعي" اعتصاما أمام مؤسسة كهرباء لبنان في صور احتجاجا على تدني ساعات التغذية بالتيار الكهربائي، ورفع المعتصمون اللافتات المنددة بسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. وتلا عضو منطقة صور في الحزب علي الجمل بيانا باسم المعتصمين اعتبر فيه "ان هذا التحرك هو بداية لسلسلة من التحركات المندّدة بسياسات التجاهل التي يتبعها المعنيون تجاه المواطنين". وأشار إلى أن "الانقطاع المتواصل وضعف التغذية في التيار الكهربائي في المنطقة قد وصل إلى حد لا يطاق، كما أن تبريرات وزير الكهرباء ومؤسسة كهرباء لبنان لا تحل مشاكلنا التي تزداد من جراء تفاقم الضرائب والفواتير وفي مقدمتها فاتورة الكهرباء التي ندفعها مرتين مرة للدولة ومرة أخرى لأصحاب مولدات الكهرباء".

في ١٥ آب، قطع أهالي منطقة الزهراني الطريق على المسلكين الشرقي والغربي، بالإطارات ومكعبات الاسمنت، احتجاجا على الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي.

في ١٦ آب، عمد أهالي بلدة مرياطة في قضاء زغرتا، إلى قطع الطريق العام الذي يربط قضاء الضنية بمدينة طرابلس، وذلك احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن البلدة، وأحرقوا الإطارات المطاطية في وسط الطريق.

في اليوم ذاته، احتج عدد من الأهالي في ساعة متأخرة من ليل امس على حدة تقنين التيار الكهربائي في محلة المساكن الشعبية في صور، وقاموا بإشعال الاطارات ورمي العوائق في عرض الطريق التي تربط مدينة صور ببلدة البرج الشمالي.

كما شهدت طريق عام دير الزهراني -النبطية تحركا احتجاجيا للأهالي بسبب التقنين وأشعلوا الإطارات وطالب المحتجون مؤسسة الكهرباء بحل هذه المعاناة.

وعند مفترق الدوير -القلعة - حاروف تجمع عشرات الشبان وأقفلوا الطريق بالعوائق الحديدية وأشعلوا الإطارات احتجاجا على التقنين، وأطلق المحتجون صرخات وشعارات ضد مؤسسة الكهرباء متهمين المسؤولين فيها بتحويل التيار الكهربائي إلى مناطق الاصطياف وحرمانها عن مناطقهم.

كما قام عشرات الشبان من قرى وبلدات قضاء صور بتنفيذ اعتصام عند طريق صيدا- صور محلة القاسمية احتجاجا على الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي والذي لامس العشرين ساعة. وقطعوا الطريق المذكورة لأكثر من ساعة بسبب الاطارات التي أشعلوها في منتصفها. وقام عدد من الأهالي بإقفال الطريق العام الذي يربط منطقة الصرفند بالزهراني بالإطارات المشتعلة.

وفي اليوم نفسه، نفذت منظمة "لجان الوحدة العمالية- اتحاد لجان حق العودة" في مخيم نهر البارد اعتصاما أمام مكتب مدير خدمات "الأونروا"، شاركت فيه الفصائل واللجنة الشعبية وهيئة المناصرة والمؤسسات وحشد من أبناء المخيم وأعضاء وأصدقاء "المنظمة". ونفذ عشرات اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات منطقة صور اعتصاما حاشدا أمام النصب التذكاري لشهداء المقاومة في صور، بدعوة من الإئتلاف الفلسطيني اللبناني - حملة حق العمل. ورفع المشاركون لافتات أكدت "ضرورة حق العمل للاجىء الفلسطيني الذي يشكل عنصرا أساسيا في الاقتصاد اللبناني".

كما نفذ تحالف القوى الفلسطينية والأحزاب الوطنية واللجان الشعبية اعتصاما أمام مكتب الأونروا في مخيم الجليل في بعلبك، طالب بالحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ورفعت شعارات تطالب بحق التملك ورفض التوطين وحق العودة والعيش بكرامة وإعمار مخيم نهر البارد.

نضالات عمالية لبنان

ونظم تحالف القوى الفلسطينية في مخيم البداوي إعتصاما للمطالبة بإقرار الحقوق المدنية والإنسانية للشعب الفلسطيني اللاجىء في لبنان منذ ٦٢ سنة، أمام مكتب مدير خدمات الأونروا في المخيم، في حضور ممثلين عن الفصائل الفلسطينية واللجنة الشعبية وجمع من أهالي المخيم.

في ١٧ آب، وقرابة الساعة العاشرة ليلا، أقدم شبان من منطقة بئر حسن على اشعال الاطارات المطاطية قرب مستشفى رفيق الحريري احتجاجا على قطع التيار الكهربائي المتواصل عن المنطقة.

كما نفذ التجمع الديموقراطي للمهنيين الفلسطينيين في الشمال اعتصاما أمام مكتب مدير الاونروا في البداوي. شارك فيه ممثلو الأحزاب اللبنانية والفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية والمؤسسات والشخصيات الاجتماعية وحشد من أبناء المخيم.

ونظمت منظمة لجان الوحدة العمالية الفلسطينية وإئتلاف حق العمل ومؤسسات المجتمع المدني اعتصاما أمام مقر مجلس النواب، دعما لمطلب إقرار الحقوق الانسانية، بالتزامن مع إنعقاد الجلسة العامة لمجلس النواب، بمشاركة حشد من أبناء مخيمات بيروت وممثلي مؤسسات لبنانية وفلسطينية، ورفعت لافتات تدعو إلى إقرار الحقوق الانسانية.

في ١٨ آب، أقدم شباب على قطع الطريق من محلة البسطا التحتا – خندق الغميق، امتدادا إلى شارع بشارة الخوري وعمدوا إلى إحراق الإطارات المطاطية احتجاجا على إنقطاع التيار الكهربائي.

في اليوم ذاته، نفذ "اتحاد لجان حق العودة" في "منظمة لجان الوحدة العمالية" اعتصاما أمام مكتب مدير خدمات "الأونروا" في مخيم نهر البارد، شاركت فيه الفصائل الفلسطينية واللجنة الشعبية و"هيئة المناصرة" ومؤسسات وحشد من الشخصيات وجمهور من أبناء المخيم ومن أعضاء المنظمة وأصدقائها.

في ١٩ آب، شهدت منطقتا الغبيري وحارة حريك حرق إطارات مطاطية، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي.

في اليوم ذاته نفذت عائلات اسر الشهداء، بدعوة من المنظمة النسائية الديموقراطية، اعتصاما في مقر مؤسسة الشؤون الاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مخيم البص، سلموا خلاله مذكرة إلى مسؤول مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى في لبنان طالبوا فيها برفع القيمة المخصصة لعائلة الشهيد وتوفير الضمان الصحي وصرف الأدوية، بالإضافة إلى صرف بدل تعليم لأولاد الشهداء. كما نفذ اعتصام مماثل شاركت فيه عشرات العائلات في مخيم الرشيدية، أمام مكتب "الأونروا" احتجاجا على عدم توفير الأموال لإعادة بناء وترميم أكثر من ٥٠٠ منزل غير صالح للسكن.

في ٢١ آب، اعتصم أهالي قرى بنت جبيل وعيناثا، في بنت جبيل تقدمهم السيد علي فضل الله احتجاجاً على إنقطاع مياه الشفة والتيار الكهربائي. وألقى فضل الله كلمة باسم المعتصمين قال فيها: " رغم المراجعات لم يلتفت أي مسؤول إلى معاناتنا في هذه المنطقة، فالمواطن فيها يدفع الفواتير مرتين إضافة إلى فواتير الاهمال من قبل المستثمرين لقضايا الناس ومن قبل السياسيين الغائبين عن هموم الناس وكل هؤلاء الذين يحرسون الفساد والصفقات المشبوهة. نطلق هذه الصرخة لحث المسؤولين والمعنيين على حل قضايانا لأنه لا يجوز للسياسيين أن يفرقوا بين الإنسان وأخيه الإنسان لأن الهموم واحدة والقضية واحدة والوطن واحد للجميع والمعاناة لا هوية طائفية لها".

في اليوم ذاته قطع ما يزيد عن ١٥٠ من الشبان الغاضبين الطريق لجهة مستشفى الرسول الاعظم – مطعم الساحة – الاوزاعي بعد أن أجبروا ركاب إحدى حافلات النقل التابعة لشركة "زنتوت الصاوي" بالنزول منها وقاموا بوضعها في عرض الطريق لإقفالها ورددوا شعارات ضد القطع المتمادي للتيار الكهربائي عن مناطقهم. وكان أكثر من مئة شاب قطعوا بين السابعة والتاسعة صباحا، طريق المطار الرئيسية بالاتجاهين بعد أن حرقوا الإطارات المطاطية إعرابا عن غضبهم لانقطاع الكهرباء.

في ٢٢ آب، أقدم عدد من الشبان على إحراق إطارات في منطقة بشارة الخوري – الباشورة، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي.

في اليوم ذاته، نفذ اهالي بلدة النبطية الفوقا اعتصاما حاشدا احتجاجا على التقنين القاسي للتيار الكهربائي الذي تعانيه بلدتهم وانقطاع مياه الشفة عنها. واحتشد الأهالي على طريق عام النبطية – مرجعيون وأقفلوا الطريق باشعال الاطارات المطاطية عليها. وردد المحتجون الشعارات المندِّدة بالوضع المأساوي الذي يعيشونه جراء التقنين القاسي للتيار الكهربائي وانقطاع مياه الشفة، حيث وصل سعر نقلة المياه الى ٣٥ الف ليرة. وطالبوا نواب المنطقة بالتحرك السريع وعدم الاكتفاء بالتصاريح الاعلامية فقط.

في ٢٣ آب، قطع عدد من الشبان إحدى الطرقات الرئيسية في حي الشيخ حبيب في بعلبك احتجاجا على الانقطاع شبه الدائم للتيار الكهربائي. وطالب المحتجون بعدالة في توزيع التيار داخل المدينة مهددين بتوسيع دائرة قطع الطرقات وصولا الى باحة القلعة الاثرية.

في ٢٤ آب، اعتصم المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام أمام مقر الضمان الإجتماعي في وطى المصيطبة تزامنا مع انعقاد جلسة مجلس إدارة الضمان، ومقاطعة ممثلي العمال العشرة للجلسة وتضامن عدد من أصحاب العمل معهم، مما أدى الى عدم تأمين النصاب المطلوب.

في ٢٦ آب، نفذ عدد من ممرضي وعمال وموظفي مستشفى الدكتور عبدالله الراسي الحكومي في حلبا اعتصاما رمزيا امام مبنى المستشفى، وطالبوا بـ"دفع معاشاتهم المستحقة لهم منذ أربعة أشهر"، كما لفتوا إلى "أن اتصالاتهم المتكررة مع مجلس الإدارة لم تسفر عن اي مبادرة ايجابية في هذا الخصوص، لا بل حاولوا منعنا من تنفيذ هذا الاعتصام". وناشدوا الجهات الرسمية المختصة "الاسراع بدفع المستحقات المالية للجميع اسوة بباقي المستشفيات الحكومية في مختلف المناطق اللبنانية".

في ٢٩ آب، أقدم أهالي بلدة الكرك في قضاء زحلة، مساء اليوم، على قطع الطريق الدولية بين زحلة والفرزل بالاطارات المشتعلة احتجاجا على انقطاع الكهرباء والمياه.

أيلول ٢٠١٠

في ٣ أيلول، نظمت لجنة منطقة صور في اتحاد الموظفين العاملين في مراكز الأونروا اعتصامات امام مكاتب مدراء المخيمات في البرج الشمالي والبص والرشيدية، دفاعا عن كرامة العاملين واحتجاجا على ما يتعرضون له من إهانات. وشارك في الاعتصام موظفو الاونروا وممثلو الفصائل والمؤسسات واللجان الشعبية.

في ٥ أيلول، نفذ أهالي بلدة مليخ في الجنوب اعتصاما أمام مقلع بالقرب من كفرحونة، حيث طالبوا وزارة البيئة بحماية الطبيعة ومنع تشويهها من قبل هذا المقلع الذي يملك صاحبه رخصة استثمار تنتهي بعد أربعة أشهر. وطالب المعتصمون بوقف العمل بهذا المقلع "لأن الأونيسكو قررت إقامة محمية طبيعية والقرار موجود في مجلس النواب".

في ٦ أيلول، نفذ اهالي أكثر من ستين تلميذا اعتصاما في ملعب مدرسة النفيسة الابتدائية الرسمية في عكار اعتراضا على قرار وزير التربية حسن منيمنة القاضي بإقفال المدرسة ودمجها بمدرسة الشيخ محمد القريبة من البلدة.

في ١٢ أيلول، نظمت لجنة التضامن اللبنانية لتحرير المعتقلين الكوبيين الخمسة اعتصاما للسنة الثالثة على التوالي أمام السفارة الاميركية في عوكر، لمناسبة مرور ١٢ عاما على احتجاز الكوبيين الخمسة من قبل إدارة الرئيس الاميركي باراك اوباما. شارك في الاعتصام نحو ١٠٠ شخص وحمل المشاركون لافتات تطالب الولايات المتحدة بالافراج عنهم، وصور المعتقلين الخمسة. وخلال الاعتصام، تم جمع تواقيع على "إعلان بيروت" الذي يطالب بالحرية للمناضلين الكوبيين الخمسة.

في ١٤ أيلول، نفذ موظفو مستشفى حاصبيا الحكومي اعتصاما اعلنوا خلاله الاضراب المفتوح عن العمل في المستشفى حتى تحقيق مطالبهم المزمنة، وناشدوا في بيان صدر عنهم "رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزيري الصحة العامة والمالية ونواب المنطقة التدخل السريع لوضح حل جذري للمشكلة التي يعاني منها ٩٠ موظفا".

وفي اليوم ذاته، جدد اهالي مشمش – قضاء جبيل اعتصامهم أمام مبنى مدرستهم الرسمية احتجاجا على إقفالها ودمجها بمدرسة ترتج، وتمكن الأهالي من منع مدير المدرسة والمربين من الدخول إلى المدرسة لتبلغ المذكرة الصادرة عن وزارة التربية والمتعلقة بالدمج ونقل المعلمين.

نضالات عمالية لبنان

في ١٥ أيلول، نفذ أهالي قرية القشلق - عكار اعتصاما رمزيا، اعتراضا على مكب سرار للنفايات، على الطريق المؤدية إلى المكب، وطالبوا "بإقفال المكب نهائيا نظرا لمخاطره البيئية على الصحة العامة".

في ١٦ أيلول، نفذ موظفو مستشفى حاصبيا الحكومي، واحتجاجا على عدم قبض رواتبهم وللشهر التاسع على التوالي، اعتصاما حاشدا في باحة المستشفى، وعمل الجميع على قطع الطريق الذي يربط حاصبيا بالقرى المحيطة.

في ٢١ أيلول، نفذ أهالي بلدة أرنون - النبطية اعتصاما وقطعوا الطريق العام في البلدة المؤدي إلى مكب النفايات التابع لاتحاد بلديات الشقيف في محلة "الزفاتة" أمام حركة الشاحنات. جاء هذا التحرك بعد أن سئم سكان البلدات المحاذية لموقع المكب من الوعود التي أغدقها عليهم إتحاد بلديات الشقيف وبلدية كفرتبنيت بإيجاد حل نهائي لمشكلة المكب.

في اليوم ذاته، قطع عشرات الشبان من بلدة أنصار – قضاء النبطية طريق عام أنصار –الدوير احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن حي المشاع ومحيطه منذ أكثر من عشرة أيام. وندد المحتجون "بلامبالاة المسؤولين في كهرباء لبنان بامتناعهم عن تركيب محول بدل المحول المحروق في حي المشاع منذ أكثر من عشرة أيام".

في ٢٢ أيلول، اعتصم اهالي بلدة أنصار لليوم الثاني على التوالي وقطعوا طريق عام أنصار - الدوير احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن حي المشاع ومحيطه. وتجمع المحتجون قرب مبنى الثانوية على الطريق العام وأضرموا النيران في عدد من الإطارات المطاطية.

وفي اليوم ذاته، نفذ اتحاد "الشباب الديموقراطي اللبناني" اعتصاما أمام مجلس النواب اليوم تحت عنوان "أوقفوا السرقات وأعيدوا لنا رغيفنا". وللمناسبة، ألقت نهى نمور كلمة باسم المعتصمين، قالت فيها: "ثلاثة أسطر فقط كان بيان وزارة الاقتصاد والتجارة ليعلن فيه للبنانيين في صبيحة نهار السبت الماضي أن ربطة الخبز سيبقى سعرها كما هو و"سيتحدد" وزنها كحد أدنى ١٠٠٠ غرام، لا بل انتهى بيان الوزارة بعبارة تؤكد أنها ستحرص على تطبيق هذا القرار بكل أجهزتها الرقابية". وختمت: "لن نرضى برفع سعر الخبز ولن نرضى إلا بإلغاء هذا القرار فورا ومن دون أي تأخير".

في ٢٤ أيلول، نفذ عدد من اهالي بلدات أرنون، كفرتبنيت والنبطية الفوقا، اعتصاما أمام مكب النفايات في كفرتبنيت، استنكارا للدخان المتصاعد منه والذي يغطي سماء المنطقة.

في اليوم ذاته، نفذت اللجنة العليا للاساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي اعتصاما أمام مقر وزارة التربية في الاونيسكو احتجاجا على تقليص ساعات التعاقد وصولا إلى حرمان البعض منهم من ساعات التدريس. شارك في الاعتصام عدد كبير من الاساتذة المتعاقدين الذين رفعوا اللافتات التي تطالب بإنصافهم وحل قضيتهم.

في ٢٧ أيلول، شهدت قرى وبلدات في منطقة النبطية احتجاجات شعبية بسبب أزمة الانقطاع الدائم لمياه الشفة عن المنازل السكنية، وبفعل جر مياه من نبع الطاسة المجاور لبلدتهم إلى قرى وبلدات شرق صيدا.

كما نفذ اهالي بلدة كفرفيلا في منطقة إقليم التفاح اعتصاما في ساحة البلدة، طالبوا خلاله المسؤولين في مصلحة مياه لبنان الجنوبي بـ"العمل السريع على حل مشكلة المياه".

كما شكا أهالي بلدة الدوير من ازمة انقطاع مياه الشفة عن منازلهم، وطالبوا "مصلحة مياه لبنان الجنوبي إيجاد حل لتغذية البلدة بالمياه، ومراقبة عملية توزيع المياه بين الأحياء التي باتت تخضع لاستنسابية الموكل بهذه المهام".

في ٢٩ أيلول، نظم "اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني" اعتصاما تحت شعار "دفاعا عن الرغيف المسلوب"، في ساحة رياض الصلح. وألقت منى عوالي كلمة باسم المعتصمين قالت فيها: "أكثر من أسبوع مر على رفع سعر ربطة الخبز، وسلب رغيف منها، ولا يزال القرار من دون أية مراجعة، لا يزال وزير الاقتصاد محمد الصفدي يصم أذنيه عن سماع صرخات الأطفال والفقراء، ماذا بقي لنا أيها المليادرير غير رغيفنا؟ المدراس والطعام والبنزين والمياه والكهرباء والمستشفيات، كلها خدمات محرومون منها، وإن تنعمنا ببعضها فبأسعار غالية لا تطاق".

إعتصم موظفو مستشفى جزين الحكومي، الذين يبلغ عددهم ٥٣ بين موظف ومتعاقد، صباح اليوم، أمام مبنى المستشفى إحتجاجا على عدم قبض رواتبهم منذ أكثر من ستة أشهر. ووزع المعتصمون بيانا أشاروا فيه إلى أنهم أعطوا إدارة المستشفى مهلة محددة حتى يقبضوا رواتبهم كاملة، معتبرين "أن هذه التظاهرة سلمية، وإذا لم يحصلوا على حقوقهم سيقدمون على خطوات تصعيدية".

وفي اليوم ذاته، واصل أهالي عكار احتجاجهم على انقطاع التيار الكهربائي عن قراهم وبلداتهم حيث عمدوا إلى قطع الطرقات الرئيسية بالإطارات المشتعلة والحجارة في مناطق البيرة، أوتوستراد العبدة، طرابلس، وادي الجاموس والشيخ عباس على الطريق الدولية وعند مفترق بلدة بقرزلا على طريق عام حلبا -العبدة. تجدر الإشارة إلى أن تقنينا قاسيا يفرض على عكار منذ ٣ أيام حيث أن مدة التغذية بالكهرباء لا تتعدى ال٦ ساعات كل ٢٤ ساعة.

كما قام أهالي منطقة البداوي ووادي النحلة ودير عمار بقطع الطرقات الرئيسية والفرعية بالإطارات والسيارات القديمة ومستوعبات النفايات إحتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي بشكل متواصل عن منطقتهم. وأطلقوا شعارات منددة بالاجحاف الذي يلحق بهم في توزيع الكهرباء.

كما قطع شباب من منطقة باب التبانة الطريق الدولية التي تربط طرابلس بعكار فسوريا، بالحواجز الحديدية والحجارة والسيارات، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن منطقتهم في شكل واسع.

تشرين الأول ٢٠١٠

في ٢ تشرين الأول، قطع أهالي بلدة القاع في البقاع الشمالي الطريق الدولية، احتجاجا على نقل مدرسة رسمية من بلدتهم إلى منطقة المشاريع التي تبعد ثمانية كيلومترات عن البلدة.

في ٧ تشرين الأول، نفذ ابناء "مخيم البداوي"، اعتصاما امام عيادة منظمة "الاونروا" في مخيم البداوي، احتجاجا على تقليص الخدمات الصحية المقدمة من قبلها، بدعوة من "الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين". شارك في الاعتصام ممثلو الفصائل واللجنة الشعبية والمؤسسات الاهلية وحشد من ابناء المخيم.

في اليوم ذاته، نفذت جمعيات حقوقية ومدنية ضمت "شمل"، "أندي آكت"، "هيومن رايتس وتش"، و"التجمع اليساري من أجل التغيير" اعتصاما أمام وزارة الداخلية. ورفعت شعارات ولافتات دعت إلى "وقف الانتهاكات في السجون اللبنانية والاعتقالات التعسفية"، مطالبة بـ"تضامن الجمعيات مع الناشط الحقوقي السوداني الدكتور عبد المنعم ابراهيم الذي بدأ اضرابا عن الطعام منذ عشرة أيام امام المركز الثقافي السوداني - الحمرا، مطالبا بوقف الانتهاكات ضد السودانيين المسجونين والذين انتهت مدة توقيفهم ولم يطلق سراحهم بعد". وعلى أثر الهتافات العالية، خرج وزير الداخلية والبلديات زياد بارود وتوجه نحو المعتصمين وسألهم عن مطالبهم، فطالبوه بـ"تطبيق حقوق الانسان على المساجين ووقف الانتهاكات التي تمارس في حقهم واطلاق سراح المساجين الذين انتهت مدة محكوميتهم ومحاسبة المسؤولين الأمنيين عن الانتهاكات حقوق الانسان في خصوص العمال الاجانب واللاجئين".

كما نفذت نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان إضرابا تحذيريا ليوم واحد حيث احتشد العاملون في مختلف الدوائر التابعة للمؤسسة في المتن، جبيل، كسروان، عاليه وبعبدا أمام المبنى الرئيسي للادارة في بدارو.

في ١٠ تشرين الأول، نفذ "اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني"، اعتصاما في ساحة رياض الصلح تحت عنوان "نريد رغيفنا المسلوب"، شارك فيه: الحزب الشيوعي اللبناني، المرابطون، وعدد من النقابيين. وحمل المعتصمون لافتات منها: "أمموا رغيف الخبز"، "صوت رغيفك بيرعب عروشهم"، "نريد كهرباء، نريد مياه، نريد رغيفنا، كيف يعيش الفقراء وسط الغلاء

نضالات عمالية لبنان

الفاحش؟".

في ١٣ تشرين الأول، اعتصم أهالي بلدتي رأس مسقا وبرسا في قضاء الكورة، امام ساحة كنيسة مار جرجس احتجاجا على عدم انهاء اعمال صيانة وتزفيت الطريق المؤدية الى منازلهم، والتي تجاوزت السنة والنصف رغم الوعود لانهاء الاعمال فيها.

في ١٤ تشرين الأول، إعتصم الموظفون اللبنانيون العاملون لدى الكتيبة البلجيكية العاملة في إطار القوة الدولية، في مقرها غرب بلدة تبنين، احتجاجا على إخراجهم من الوظيفة بعد أن عملوا مدة أربع سنوات من دون اي تعويض. وطالبوا في بيان سلموه إلى قيادة الكتيبة بـ"إنصافهم وعدم التخلي عنهم أسوة بالكتيبة الايطالية التي لم تترك موظفيها بل عملت على نقلهم معها".

في ١٧ تشرين الأول، نظم الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان قبل ظهر اليوم تظاهرة من أمام مقره في وطى المصيطبة في بيروت وصولا إلى ساحة رياض الصلح في وسط بيروت مرورا بشوارع كورنيش المزرعة ومار الياس وكركول الدروز وزقاق البلاط، وذلك اعتراضا على تردي الاوضاع المعيشية والاقتصادية. ورفع المتظاهرون الأعلام اللبنانية وأعلام الحزب الشيوعي والاتحاد الوطني لنقابات العمال ولافتات كتب على بعضها: "مطلبنا وقف سرقة الرغيف"، "حماية الضمان الاجتماعي"، "سلم متحرك للاجور".

في ١٨ تشرين الأول، قطع أهالي مشمش – قضاء جبيل الطريق العام أمام مدرستهم الرسمية بعد قرار إقفالها ودمجها بمدرسة ترتج الرسمية، وافترش التلامذة وأهاليهم أرض الطريق العام بعدما تبلغ أساتذة المدرسة قرارات نقلهم إلى المدارس المجاورة.

في ٢٠ تشرين الأول، أقدم عشرات الشبان من أبناء بلدة البيرة - عزة في قضاء راشيا عصر اليوم على إشعال النيران في عدد من الاطارات المطاطية، بالقرب من مفرق مدوخا - خربة روحا - البيرة، وقطعوا الأوتوستراد الدولي الذي يربط منطقة الجنوب بمنطقة البقاع، عبر مثلث ضهر الأحمر - المصنع أمام حركة السير في إتجاه واحد، وذلك إحتجاجا على الغلاء والإرتفاع المتزايد لاسعار المواد الغذائية والمحروقات.

في ٢٢ تشرين الأول، نفذ أهالي وطلاب مدرسة "النموذج الرسمية" في طرابلس مسيرة من أمام المدرسة في منطقة التل باتجاه المنطقة التربوية، بمشاركة أعضاء الهيئة الاستشارية العليا لمجالس الأهل في المدارس الرسمية، وذلك احتجاجا على النقص في عدد الاساتذة.

في اليوم ذاته، نظم عمال البناء في الهرمل اعتصاما في ساحة بلدية الهرمل، وطالبوا بحل لمشكلة توقف العمل في البناء انفاذا لمذكرة صادرة عن وزارة الداخلية والقاضية بتجميد الرخص التي كانت تعطى من البلديات.

في ٢٣ تشرين الأول، نفذت محمية بنتاعل بالتعاون مع "حزب الخضر" و"التجمع اللبناني لحماية البيئة" و"الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة" وجمعيات "غرين اوريزون" و"لجنة رعاية البيئة" و"انسان للبيئة" و"التنمية" و"نافذة على البيئة – بيروت" و"الثروة الحرجية" و"عاريا للبيئة" و"رخاء الاجتماعية" و"الشبكة العربية للبيئة والتنمية"، اعتصاما على طريق فيدار – حبوب احتجاجا على الاشغال الجارية عليه والتي تجعل محمية بنتاعل في خطر، ورفعوا لافتات كتب على بعضها "انقذوا محمية بنتاعل الطبيعية" و"مرملة المتن تساوي طريق فيدار – حبوب".

في اليوم ذاته، نفذ أهالي حي الشيخ حبيب في بعلبك اعتصاما طالبوا خلاله الحكومة والوزراء وحزب الله والمعنيين بالعمل على تحريك الدفعة الثانية من التعويضات الخاصة بالمنازل والمحلات والمزارع المدمرة والبالغ عددها حوالي المئة.

في ٢٥ تشرين الأول، نفذ اهالي وطلاب بلدة معصريتي في قضاء عاليه، اعتصاما في حرم مدرسة البلدة الرسمية، احتجاجا على قرار وزير التربية باقفالها وطالبوا "وزير التربية بالرجوع عن قراره".

في ٢٦ تشرين الأول، نفذ عمال مصلحة مياه البقاع إضرابا تحذيريا أمام مركز مصلحة مياه البقاع في زحلة، وشمل الإضراب المكتب المركزي، وعمال مكاتب الفروع وعمال الصيانة والتوزيع،على أن تتخذ وحسب العمال "خطوات لاحقة تصعيدية في حينه في حال لم تنفذ مطالبهم". ولخصوا مطالبهم بـ"دفع الرواتب والأجور والمستحقات المتأخرة من العام ١٩٩٦ حتى العام ٢٠٠٥، دفع منح التعليم المتأخرة خصوصا لمستخدمي عمال مصلحة مياه بعلبك. الهرمل، دفع بدل النقل للعاملين في المصلحة، دفع المكافأة التي لم تدفع للأجراء قبل دمج المصالح، دفع الفروقات الناتجة من التصنيف الذي تم في أول تشرين الثاني من العام الماضي، تطبيق رواتب المستخدمين على أساس تصنيف العام ٢٠٠٩، وتصنيف الذين يستحقون من باقي المستخدمين، بالإضافة إلى دفع حقوق المستخدمين الذين صرفوا من الخدمة منذ العام ٢٠٠٢ حتى تاريخه".

في اليوم ذاته، نفذ طلاب كلية العلوم -الفرع الثالث، في طرابلس إعتصاما في باحة مبنى الإدارة في محلة القبة، وتعطلت الدراسة لمدة ساعتين إحتجاجا على ما وصفوه بقرار صادر عن عميد الكلية ويقضي بتقليص عدد الوحدات التعليمية التي يحق للطالب حملها من السنة الثانية ليتسجل في السنة المنهجية الثالثة كاملة.

في ٢٧ تشرين الأول، نفذ عمال ومستخدمو المياه في البقاع إضرابا تحذيريا ليوم واحد.

في ٢٨ تشرين الأول، نفذ تجمع مربي المواشي والأبقار في الجنوب إعتصاما رمزيا في بلدة ميس الجبل "إحتجاجا على ارتفاع اسعار اللحوم والأعلاف الحيوانية"، وطالب، في بيان، الحكومة بـ"ضبط الأسعار وتحسين الاوضاع المعيشية"، وهدد بـ"قطع الطريق امام السيارات الآتية والمحملة بالحليب".



في مزبلة التاريخ: قرب مركز القوات اللبنانية في كرم الزينون الصيف الماضي (هشام الأشقر)

إعتصام أمام الداخلية: "بارود تحمّل مسؤوليتك أو إستقيل" معاً ضد العنصرية والإعتقال التعسفي

فرح قبيسي



بين ٢٦ أيلول و١١ تشرين الأول ٢٠١٠، ستة عشر يوماً قضاها الدكتور عبد المنعم إبراهيم عيسى، اللاجئ السوداني، مضرباً عن الطعام إحتجاجاً على الممارسات العنصرية التي تتعرض لها الجالية السودانية في لبنان المتمثلة بتعسّف الأمن العام ولامبالاة السفارة السودانية. المطالب التي رفعها عبد المنعم تتلخّص بـ:

-انتخاب هيئة ديموقراطية جديدة للنادي الثقافي السوداني مستقلّة عن تدخّلات السفارة السودانية تقوم بدورها لجهة النهوض بوضع الجالية في لبنان وتكون أولى برامجها المطالبة وضع حدّ للاعتقال التعسفي.

-إطلاق سراح ٢١ سودانياً معتقلين تعسفياً، منهم من تجاوزت مدّة محكوميتهم السنتين.

لاقى الإضراب الذي نفّذه الناشط السوداني تجاوباً كبيراً من عدد من ناشطي حقوق الإنسان والناشطين السياسيين وبعض الجمعيات العاملة في لبنان التي تبنّت المطالب، خاصة تلك المتعلقة بوقف الإحتجاز التعسفي للاجئين.

"لبنان ليس ببلد لجوء" بهذه العبارة يتخفّى خلفها الأمن العام اللبناني لتبرير سياساته التعسفية بحقّ اللاجئين، إذ يعتمد معهم الحلّ الأسهل المتمثل بإعتقالهم أو ترحيلهم على الرغم من خطورة هذا الترحيل على حياتهم ضارباً بعرض الحائط العُرف الدُوَلي القاضي بتقديم خدمة اللجوء إلى الهارب من بلد ما، خاصة إذا كان يعاني من أزمة أمنية كالسودان أو العراق مثلاً.

على الأثر، تمّ تنظيم إعتصام أمام وزارة الداخلية في بيروت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٧، جرت الدعوة إليه عبر موقع الفايسبوك والبريد الإلكتروني وتويتر والرسائل الهاتفية. قارب الحشد المئة شخص، توسّطوا الشارع المقابل للوزارة رافعين شعارات مندّدة بالعنصرية وبالإحتجاز التعسفي ومطالبين وزير الداخلية زياد بارود تحمل مسؤولياته لجهة الإفراج الفوري عن المحتجزين لمن انتهت فترة إحتجازهم. وطالب المعتصمون بارود، عند نزوله لمقابلتهم بالشارع بعد رفض المنظمين لقاءه بعيداً عن جوّ الإعتصام والإعلام، طالبوه بالتحرّك من خلال التقدّم بمشروع قانون يجرّم العنصريّة في لبنان، ومحاسبة المسؤولين عن حادثة الأوزاعي الشهيرة حيث اعتدى رجال الأمن على لاجئين سودانيين خلال حفلة لجمع تبرّعات لمعالجة طفل سوداني مصاب بالسرطان في حزيران الفائت، وكشف ما آلت إليه التحقيقات من قبل وزارة الداخلية والإفراج عن المعتقلين تعسّفيا لدى الأمن العام والذين تتجاوز أعدادهم المئات.

إعترف الوزير بطريقة غير مباشرة بوجود عنصرية في طريقة إدارة الأمن العام لملف اللاجئين حين قال "أنا لا أقبل بأي شكل من أشكال العنصرية ولا أقبل التعاطي مع هذا الملف بهذا الشكل". بعد سؤاله حول أسباب استمرار إحتجاز من انتهت فترة محكوميته من أجانب ممن لا يحملون ورقة إقامة، أجاب الوزير: "لأنهم في القانون ليس لديهم إقامة، ولم يتمّ تسوية وضعهم وبالتالي، إذا خرجوا سيتم توقيفهم من جديد!!" أثار هذا الرد حفيظة المعتصمين، فردّ أحدهم قائلاً: "الحلّ يكمن إذاً في إحتجازهم تعسفيا، بضلّن عايشين بالحبس يعني؟!"... أكمل الوزير قائلاً: "يوجد قرار لدى الحكومة اللبنانية، وأنا معه، أنّ لبنان ليس ببلد لجوء ولن يتحوّل إلى بلد لجوء... ما منحمل! البلد بديموغرافيته –إقرأ توزيعه الطائفي- وإمكانياته لا يمكن أن يتحوّل إلى بلد لجوء". وأعاد الوزير التذكير بالقرار الذي إتُخذ في مجلس الوزراء في شهر أيلول ٢٠١٠ بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، القاضي بمنح إقامة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة سنة لمن تنطبق عليهم صفة اللجوء.

غير أن ما إعتبره الوزير "تقدم" و"نفس إيجابي" لم يترجم فعلياً على الأرض، إذ أنه لا يزال مئات من اللاجئين وطالبي اللجوء ممن انقضت فترة محكوميتهم ولا يزالون مسجونين إلى الآن منهم من انقضى على فترة حكمهم السنتين! ووعد الوزير بمعاقبة ومحاسبة كل الذي يثبت أنهم انتهكوا حقوق الإنسان ومارسوا تعسّفاً بحق أجانب، ولدى سؤاله عن نتائج التحقيقات في حادثة الأوزاعي، ردّ الوزير أنّ التحقيقات جارية وأن هذا ليس بالمكان المناسب للحديث بالموضوع.

وبعيداً عن أجوبة الوزير المنمّقة والمزيّنة بتعابير مستقاة من معجم حقوق الإنسان، فإن إضراب دكتور عبد المنعم وما أحاطه من تضامن من قبل لبنانيين، كما الإعتصام الذي جرى أمام الوزارة يوحيان أن التابو حول العنصرية في لبنان ينكسر رويداً رويداً وأن هناك وعياً أكبر وأوسع بين لبنانيين إلى ضرورة وضع حدّ للعنصرية المتفشية على عدّة صُعُد ضدّ اللاجئين والعمال/ات الأجانب في لبنان. من هنا، تظهر الحاجة الى إنشاء حملة واسعة ضد العنصرية تضمّ جمعيات وقوى سياسية وناشطون لبنانيون ومن الجاليات التي تتعرّض للتمييز بالإضافة إلى نقابات عمّالية وذلك للإستمرار في النضال على هذا الطريق. ■

http://www.youtube.com/watch?v=_p5HMPyDr1U&feature=player_embedded#at=248

الفاشية
تعريف أولي

"ثمّة نزعة فاشيّة تتربّص بهذا البلد منذ نشأته"، بهذه الجملة افتتح وسام سعادة مقالته في جريدة المستقبل، يوم الجمعة ١٧ أيلول ٢٠١٠. ومن البديهي القول أن تاريخ لبنان الحديث مليء بالتوصيف أو الاتهام لأحزاب معينة بالفاشية. فابتداءً من الحرب العالمية الثانية، تم استعمال كلمة "فاشية" بكثرة كمصطلح تحقيري وهو يستخدم عادة للدلالة على الميول الاستبدادية لأحزاب او لأنظمة سياسية. وبحسب ريتشارد غريفيث، فإن الفاشية هي "أكثر كلمة يساء ويفرط بإستخدامها في عصرنا هذا". ومن هنا تنبع ضرورة اعتماد تعريف علمي للفاشية قبل البدء بمقاربة موضوع فاشية بعض الاحزاب اللبنانية.

"تشريح الفاشية"

روبرت باكستون، في كتابه "تشريح الفاشية"، يصل إلى الخلاصة التالية:

"يمكن تعريف الفاشية كشل من أشكال السلوك السياسي يتميز بهَوَس في انحطاط المجتمع، الشعور بالذلّ والإحساس كالضحية، كما تتميز بعبادات (ذات صفة تعويضية أو بديلة) للوحدة، للقوة و للنقاء، التي من خلالها يقوم حزب شعبوي مؤلف من ناشطين وطنيين ملتزمين، عاملاً في تعاون غير مستقر لكن فعال مع النخب التقليدية، بالتخلي عن الحريات الديمقراطية وبالسعي، عبر عنف خَلاصي و بدون أي قيود أخلاقية أو قانونية، وراء أهداف التطهير الداخلي و التوسع الخارجي".

ويضيف، يمكن استخلاص أيديولوجية الفاشية من خلال عدة أفعال، جمعهم تحت عنوان "تعبئة المشاعر":

- الشعور بأزمة ساحقة أبعد من متناول الحلول التقليدية.
- أولية الجماعة، حيث على الفرد نحوها واجبات تتفوق على كل حقّ، أكان فرديًا أو عائليًا، وخضوع و تبعية الفرد لها.
- الاعتقاد بأن الجماعة هي ضحية، وهو شعورٌ يبرر أي عمل، خارج أية حدود قانونية أو أخلاقية، ضد أعدائها، سواء في الداخل أو في الخارج.
- الخوف من انحطاط الجماعة بسبب النتائج المدمرة لليبرالية الفردية، الصراع الطبقي والتأثيرات الغريبة والمغايرة.
- الحاجة إلى تكامل أوثق لمجتمع أنقى، عبر الموافقة إذا أمكن أو عن طريق العنف الإقصائي عند الضرورة.
- الحاجة للسلطة من قبل قياديين بالفطرة (دائماً من الذكور)، تبلغ ذروتها بشخص زعيم وطني/قومي وحده قادر على تجسيد المصير التاريخي للجماعة.
- تفوق غرائز الزعيم على المنطق واعتماده على الفكر المجرد و العالمي.
- جمال العنف و فعالية الإرادة، عندما يتم تكريسهم لنجاحات الجماعة.
- حقّ الشعب المختار في الهيمنة على الآخرين، بدون أية عوائق قانونية، إلهية كانت أم بشرية. المعيار الوحيد للحقّ هو قوة وإقدام الجماعة في إطار نضال دارويني.

والجدير بالذكر، أن من الأخطاء الشائعة هي اعتبار نظام فرانكو في اسبانيا فاشياً. فرغم اعتماده لقب "الكوديللو"، فهو لم يكن "زعيم" حزب الفالانج (الكتائب). ومع أن هذا الحزب كان من ركائز "التحالف الوطني" (بالإضافة إلى الكنيسة و الجيش و الملكيين) إلا أن دوره المحوري بدأ بالتضاؤل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وترسخ أسس نظام الحكم الجديد. إن إسقاط صفة الفاشية عن نظام فرانكو، لا يعني البتة تبرئته من المجازر و الجرائم التي اقترفها بحقّ الشعب الاسباني.

الفاشية نزعة أم جوهر؟

يعتبر وسام سعادة، في مقالته المشار إليها أعلاه، الفاشية "نزعة انتابت بشكل عضويّ حركات سياسيّة متعدّدة ومختلفة ومتعاقبة"، و النزعة هي الميل أو الاتجاه، فهي إذن مرحلية، جرثومة مؤقتة قد تصيب بعض الأحزاب. إن أية دراسة جدية لتاريخ الحركات الفاشية تناقض هذه المقولة، ان هذه الحركات لم تتخل يوماً عن جوهرها الذي تأسست عليه وإن قامت ببعض التنازلات أو خففت من حدة خطابها في فترة معينة، فهذا بداعي البراغماتية السياسية للوصول إلى مبتغاها. يتابع سعادة، محاولاً إضفاء صبغة علمية على مقالته، عبر تفنيد السمات الأساسية للحركات الفاشية، و هي في رأيه: "أوّلاً، عبادة الزعيم ... الذي يعلم كل شيء والذي لا يخطئ والذي يجسد الأمّة جمعاء ... وثانياً، تمجيد العنف لا كوسيلة بل كغاية في حد ذاتها ... وثالثاً، بناء منظّمات حربيّة ... خارجة عن سلطة الدولة ... ورابعاً، تبنّي نظريّة المؤامرة كمدخل لتفسير التاريخ كما السياسة ... وخامساً، تبرير أيّ شتيمة منظّمة، وأيّ جريمة منظّمة، وأي كذب منظّم، على قاعدة أنّ كل شيء مباح لمحاربة نظريّة المؤامرة".

إن بعض نقاط هذا التعريف المختزل تتلاقى مع نقاط باكستون كفكرة الزعيم أو المؤامرة (الشعور كالضحية)، وبعضها الآخر منافية للمنطق كتمجيد العنف كغاية بحدّ ذاتها، فعلى مرّ تاريخ المجتمعات البشرية، لم يكن العنف مهما استفحل غاية بل وسيلة لتحقيق أهداف، سياسية كانت أو إقتصادية أو روحانية إلخ. إن مقولة "العنف للعنف" لا تدخل إلا في رؤية مانوية بهدف أبلسة الفاشية ومن سينعتهم بها لاحقاً. إن مقالة وسام سعادة هي سياسية، بل بروباغندا بامتياز، و هي تتخذ من البحث العلمي غطاء لها.

فاشية وثيوقراطية

سنستعرض بشكل سريع "الفاشيات الثلاث" التي تطرق إليها كاتب المقالة بدون أن يسميها: فاشية الأربعينيات (أي الحزب السوري القومي الاجتماعي)، السبعينيات (حزب الكتائب) والفاشية الحالية (حزب الله). نعيد التذكير بأن إظهار الفاشية كنزعة مرحلية من حياة حزب ما، هي قراءة انتقائية، مثلها مثل توصيفه الكتائب كحزب محافظ اضطر إلى التحول إلى الفاشية "كردّة فعل على جريمة فرط الدولة اللبنانية". فحزبا الكتائب والقومي السوري، منذ نشأتهما في الثلاثينات، و عبر تاريخهما، هم أكثر من يستوفي الشروط التي وضعها باكستون. أما في ما يخصّ حزب الله، فارتباطه بولاية الفقيه، من بين عدة أمور، يجعل منه حزباً ثيوقراطياً لا فاشياً، وبين المفهومين فرق. سنكتفي بهذه اللمحة السريعة للوضع اللبناني، بسبب ضيق مساحة المقالة، تاركين للقارىء لذّة استكشاف "الأحزاب الفاشية اللبنانية"، وذلك عبر المقارنة مع المعايير التي و ضعها روبرت باكستون. ■

هشام الأشقر


CILANTRO
يسقط
مبارك
POWER
of The
PeoPLE
Thanx Tunis